آليات تحسين كفاءة التعليم قبل الجامعى فى مصر وأثر ذلك على الترتيب التنافسى للقطاع "دراسة تحليليه خلال الفتره 2005-2018"

د/ عبير إبرهيم ابو المجد السيد
مدرس الإقتصاد العام بكلية التجارة,جامعة دمنهور
abeer.aboelmagd@com.dmu.edu.eg

آليات تحسين كفاءة التعليم قبل الجامعى فى مصر وأثر ذلك على الترتيب التنافسى للقطاع "دراسة تحليليه خلال الفتره 2005-2018"

Mechanisms for Improving the Efficiency of Pre-University Education in Egypt and Its Impact on the Sector's Competitive Ranking "Analytical Study during 2005-2018"

ملخص البحث

تمثل قضيه التعليم وتحسين جودته فى مصر أحد الالويات فى السياسه العامه للدولة. وعلى الرغم من كافة الجهود الرسمية لتحسين مؤشرات جودة التعليم فى مصر الا أن تقارير التنافسيه خلال الفتره 2005-2018 تشير الى ان التدهور فى المركز التنافسى العام لمصر يعد من أهم اسبابه تدهور مؤشرات التعليم (قبل الجامعى والجامعى) والبحث العلمى خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الكفاءة النوعيه وجودة العمليه التعليميه وهو ما يتناقض مع مقتضيات الاقتصاد الحديث الذي يعتمد بشكل أساسي على نوعية راسمال المال البشري لتوطين وانتاج التقانة الحديثة وتحقيق التحول من اقتصادات تقليدية إلى اقتصادات تنافسية تعتمد على إنتاج السلع والخدمات ذات التقانة والقيمة المضافة العالية.

وبدراسة وتحليل مؤشرات تطور الانفاق العام على التعليم قبل الجامعى وكذلك المؤشرات المرتبطه بالكفاءه الكميه والنوعيه للقطاع اتضح أن قطاع التعليم قبل الجامعى بمصر يعانى العديد من المشكلات الكميه والنوعية نلخصها فيما يلى:

عجز الموارد المالية عن تلبية متطلبات إصلاح التعليم : فعلى الرغم من الزيادة المطلقة في حجم الإنفاق العام على التعليم، إلا أن نسبة هذا الإنفاق لجملة الإنفاق العام ولجملة الناتج المحلي قد شهدت تراجعاً خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أنعكس بشكل واضح في انخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم في مصر، وأدى في النهاية إلى تدهور نوعية الخدمة التعليمية المقدمة في مؤسسات التعليم الحكومية, فالتراكمات التي نشأت عن العجز الحاد فى تمويل التعليم أدت الى تدهور **الكفاءة الكمية والنوعية للتعليم** قبل الجامعى وهذا ما أكدته العديد من المؤشرات منها النقص الشديد فى أعداد المدارس الأمر الذى ترتب عليه تعدد الفترات الدراسية، وارتفاع كثافة الفصول، ونقص المدرسين فى بعض التخصصات وارتفاع نسبه تلاميذ/مدرس، وانخفاض معدلات الاستيعاب، وارتفاع نسب التسرب مما فاقم مشكلة الأمية، كما أختل توزيع الخدمات التعليمية بين الحضر والريف، وتقلصت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوى فى الريف مقارنه بالحضر. أضف الى ذلك عدم وضوح السياسات التعليمية بعيدة المدى والأهداف, ومركزيه التعليم قبل الجامعى من حيث الإدارة ووضع المناهج الدراسية وتطويرها مع عدم الأخذ في الاعتبار مدى تناسب المناهج الدراسية للظروف الجغرافية والاقتصادية للمناطق المختلفة داخل الدولة, وعدم الاهتمام بخدمات تدريب المعلمين لمقابله تحديات تحسين جودة خريجى العملية التعليمية و كل ذلك وغيره من العوامل أدت إلى تدهور مخرجات العملية التعليمية ككل وفقد المحتوى العام للتعليم قدرته عن ملاحقة المعارف الحديثة والتطورات التكنولوجية.

وفى ضوء ما تم رصده من مشكلات ومعوقات تواجه القطاع قام البحث بطرح عدد من الاليات والسياسات والتى من شأنها المساهمه فى حل المشكلات التى تواجه القطاع ومن ثم تساهم فى تحسين كفاءته مما ينعكس ايجابا بالتبعيه على الترتيب التنافسى للتعليم ما قبل الجامعى .

المقدمة

يمثل الإستثمار فى رأسمال البشرى أحد العناصر الرئيسية للتنمية الاقتصادية المستدامة لأنه يمثل استثمار طويل الأجل يساهم في رفع كفاءة الموارد البشرية وزيادة قدرتها على الإنتاج, كما يؤثر التعليم على نمط توزيع الدخل في صالح ذوى الدخول المنخفضة (في ظل افتراض توفر خدمات التعليم المجانية لمستحقيها) من خلال التأثير على نوعيه ومعدلات الدخول المكتسبة.[1]

ويكفل الدستور المصري حق التعليم المجاني الإلزامي لكل الأطفال المصريين من سن 6 إلى 15 عامًا وقد اختص دستور 2014 بالاهتمام بالتعليم فى المواد من الماده 18 الى الماده 21 والتى تضمنت ان التعليم حق لجميع المواطنين هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية, وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير, وترسيخ القيم الحضارية والروحية وعدم التمييز, وهو مجانى وتلتزم الدولة بتوفيره وفق معايير الجودة العالمية.[2]
لقد أدرك هذا الدستور بنصوصه أن التعليم قضية أمن قومى، وأنه حق كالماء والهواء، وأن التعليم هو قاطرة التقدم والخروج من دائرة التخلف والفقر إلى آفاق التقدم والرفاهيه، وهى أمور تستلزم من القائمين على شئون التعليم أن يبذلوا جهودهم لترجمة تلك المواد الجوهرية الحاكمة إلى سياسات وتشريعات، وخطط للتعليم تعزز الأمن القومى، وتحافظ بقوة على الانتماء للوطن، وتنمى الجوانب الوطنية الأخرى.

كما تضمنت استراتيجيه التنمية المستدامة 2030 لمصر فى المحور السابع المتعلق بالتعليم والتدريب, ثلاثة اهداف رئيسيه هى: 1- الارتقاء بجودة النظام التعليمى والذى يشمل تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية, 2- توفيرالتعليم بجودة عالية لكافة الطلاب, 3- رفع القدره التنافسية للتعليم المصرى مقارنة بالدول الاخرى. ومن ثم فان قضيه التعليم وتحسين جودته فى مصر تمثل أحد الالويات فى السياسه العامه للدولة.

وينقسم السلم التعليمي المصري قبل الجامعى إلى مرحلة تعليم أساسي وتتشكل من حلقتي التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي ومرحلة تعليم ثانوي، يستغرق التعليم الأساسي 9 أعوام حيث تنص المادة 60 من قانون التعليم على أن التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة. بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب.

أما المرحلة الثانوية ، فتنقسم الى عدة مسارات، المسار الأول من هذا المستوى وهو يعرف بالثانوي العام ومدته ثلاث سنوات يعد الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي أو بالتعليم ما بعد الثانوي ودون الجامعي (معاهد إعداد الفنيين) اما المسار الثاني من التعليم الثانوي فهو يعرف بالثانوي الفني ومدته من ثلاث إلى خمس سنوات ويعد الطالب للالتحاق بسوق العمل، وقد أضاف دستور2014 المرحلة الثانوية إلى التعليم الإلزامي، ومن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بشقيه العام والفني.

أما الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي(ثمان سنوات)، أو تسربوا منها، فيتم توجيههم للالتحاق بمدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع وهي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينيات وتعرف بمدارس الفرصة الثانية بمساعدة منظمة "يونيسف " ووزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلي .ويتم افتتاحها في الغالب في المناطق محدودة السكان المحرومة من المدارس والمؤسسات التعليمية, وتتميز بنظام مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل.

---

[1] د. محمد محروس إسماعيل, اقتصاديات التعليم, دار الجامعات المصرية, 1990, ص 180.

[2] وثيقة الدستور المصرى, 2014 https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar

وعلى الرغم من ذلك تؤكد البيانات الرسمية ان قطاع التعليم يواجه العديد من التحديات التى تؤثر سلبا على المركز التنافسى الدولى له, حيث تؤكد تقارير التنافسية العالمية أن مصر تعانى من ضعف قطاع التعليم ككل ، ولكن أيضًا بشكل خاص فيما يتعلق بجودة نظام التعليم, وكذلك فيما يتعلق بضعف أداء المعلمين وتحفيزهم، وتدني الرواتب ، وعدم كفاية أصول التدريس، وضعف الإدارة المدرسية . بينما تحسن ترتيب مصر التنافسى فيما يختص بمؤشرات التعليم الكمية (على سبيل المثال معدل القيد الصافى) ، بالإضافة إلى ضعف نظم التدريب، مع عدم عدالة توزيع الخدمات التعلمية على المستوى الجغرافى.

وانطلاقا من ذلك يهدف البحث الى دراسة وتحليل واقع القطاع والوقوف على اهم المشكلات والتحديات التى يواجهها حتى يمكن رسم الاليات والسياسات التصحيحه التى يمكن من خلالها تحسين اداء القطاع وتصحيح وضعه التنافسى.

مشكلة البحث

على الرغم من جهود الحكومة المصرية خلال العقود الماضية فى تنمية الموارد البشرية المصرية وبصفه خاصه ما يتعلق بتطويرالعملية التعليميه, الا أن التقارير الدولية تشير الى تدهور الوضع التنافسى لمصر بصفه عامه ووتنافسيه القطاع التعليمى بصفه خاصه. فقد أوضحت تقارير التنافسية على للفتره الممتدة من عام 2005 الى عام 2018 للمنتدى الإقتصادى العالمى,أن تدهور الترتيب مصر التنافسى فى مؤشر التنافسيه الدولية ترجع بشكل كبير الى ضعف جوده المؤسسات التعليمية وبصفه خاصه ما يتعلق بمؤشرات جودة التعليم الاساسى مما يؤدى إلى تدهور ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر التنافسية الإجمالى, وكما هو موضح فى الجدول رقم (2)[1] فقد تراجع ترتيب مصرالتنافسى من المركز 52 من بين 117دوله يشملهم التقرير لعام 2005 الى المركز 94 من بين 140دوله يشملهم التقرير لعام 2018. كذلك تراجع ترتيب مصر فى مؤشر جودة الصحة والتعليم الاساسى من المركز 53 من بين 117دوله يشملهم التقرير لعام 2005 الى المرتبه 91 من بين 139 دوله يشملهم التقرير لعام 2010, واستمر تراجع ترتيب مصر حيث احتلت مصر المرتبة 96 في مؤشر جودة الصحة والتعليم الأساسي من بين 140دولة يشملهم التقرير لعام 2015. الا انه حدث تحسن طفيف ما بمؤشر الصحة والتعليم الاساسى فى عام 2017 حيث احتلت مصر المركز 87 من بين 137 دوله يشملهم التقرير لذلك العام, إلا أن التقدم في هذا المجال لم يزل بطيئاً، وما زال المركز الذى تحتله مصر مركز متأخر ولا يتناسب مع الجهود المبذولة لتطوير ذلك القطاع . كما أنه بالتدقيق في مكونات هذا المؤشر وتحليله يتبين أن التطور بشكل أساسي جاء نتيجة لزيادة صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي فقد تحسن الترتيب بمقدار 30 مرتبة خلال الفتره 2008-2017، بينما تراجع ترتيب مصر فى كلا من جودة العملية التعليمية للتعليم قبل الجامعى من 126 المركز الى 130 وكذلك مؤشر جودة الادارة المدرسيه تراجع من المركز 116 الى المركز 124 وتراجع ترتيب مصر فى جودة التعليم الاساسى ككل من المركز 129 الى المركز 133خلال الفتره 2008-2017 . بالاضافه الى تراجع ترتيب مصر التنافسى فى مؤشرات جودة تعليم الرياضيات والعلوم وجودة المدارس الحكومية وذلك على الرغم من جهود الحكومة المصرية المبذولة والتى تهدف الى تطوير العملية التعليمية .[2]

[1] جدول (2) ترتيب مصر التنافسى بمؤشرات التعليم خلال الفتره (2005-2018).

[2] The Global Competitiveness Report ,2005-2018, World Economic Forum.

* لاحظ ان تلك المؤشرات تم ادخالها ورصدها بتقارير التنافسيه الدولى بداء من عام 2008-2009.

وفى ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:
ماهى الاليات والسياسات التى من شأنها رفع درجه تنافسيه التعليم قبل الجامعى فى مصر وتنبثق من ذلك التساؤل عدد من التساؤلات الفرعيه وهى :

- ما واقع ودلالات تطور مؤشرات تنافسيه التعليم قبل الجامعى لمصر خلال الفتره من 2005- 2018.
- ما واقع أداء وأهم أهم المشكلات والمعوقات التى تواجه التعليم قبل الجامعى وتؤثر سلبا على المركز التنافسى له.
- ما هى الاليات والسياسات التى من شانها علاج مشكلات التعليم قبل الجامعى ومن ثم رفع درجه تنافسيه الدوليه للقطاع.

هدف البحث
يستهدف البحث ما يلى :

- الوقوف على الوضع التنافسى لمنظومة التعليم قبل الجامعى فى مصر وذلك من خلال رصد وتحليل مؤشرات التنافسية الدوليه
- دراسة واقع قطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر والتعرف على أهم المشكلات والتحديات التى تعوق القطاع. وذلك من خلال والبيانات الرسمية ومؤشرات الكفاءه الكميه والنوعيه لاداء القطاع.
- إقتراح حزمة من الاليات والسياسات الماليه والحكومية التى من شانها علاج مشكلات التعليم قبل الجامعى ومن ثم رفع درجه التنافسيه الدوليه للقطاع.

منهجية ومصادر البحث
اعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة والمجلات والتقارير الصادرة عن الجهات والوزارات المعنية بموضوع البحث، كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات وزارة التربية والتعليم, البنك الدولي، منظمة التنافسيه الدولية، بالإضافة إلى البحوث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث . واستند البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي لهذه البيانات لإبراز الحالة الإتجاهية بين مؤشرات أداء التعليم قبل الجامعى وبين مؤشرات التنافسية الدولية وذلك مقارنة بالاهداف المعيارية للخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة 2030. وعلى اثر ذلك يستخدم البحث المنهج الإستنباطى فى صياغة آليات دعم تنافسية التعليم قبل الجامعى فى مصر.

حدود البحث
اقتصرت الدراسة في بياناتها عن التعليم قبل الجامعي خلال الفترة 2005- 2018، حيث تضمنت تلك الفتره تغيرات جوهرية في مؤشرات كفاءة التعليم قبل الجامعي وكذلك تغيرات كبيره فى مؤشرات الوضع التنافسى لمصر بصفه عامه ومؤشر تنافسيه التعليم الاساسى بصفه خاصه .

خطة البحث
اشتمل البحث على ثلاثة مباحث, حيث تناول المبحث الأول الوضع التنافسى العالمى لمنظومة التعليم قبل الجامعى فى مصر، مفهوم التنافسية الدولية, دراسة وتحليل تطور مؤشر التنافسيه الدوليه للتعليم قبل الجامعى لمصر خلال الفتره 2005- 2018. واستعرض المبحث الثاني واقع التعليم قبل الجامعى من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الكمية للسياسه التمويليه وومؤشرات الكفاءه الكمية والنوعية للقطاع هلال الفتره المشار اليها, وذلك للوقوف على اهم التحديات والمعوقات التى يواجهها القطاع. اما المبحث الثالث والأخير يتناول عدد من الآليات والسياسات المقترحة التى من شانها علاج مشكلات التعليم قبل الجامعى ومن ثم رفع درجه تنافسيه الدوليه للقطاع.

المبحث الأول : الوضع التنافسى الدولى لمنظومة التعليم قبل الجامعى لمصر

المطلب الأول : مفهوم ومؤشرات التنافسية الدولية

القدره التنافسيه ظاهرة مركبه تتضمن العديد من العوامل منها: المؤسسات العامة الكفء, والبنية التحتية الجيدة, والموارد البشرية المدربه, والأسواق النشطه والخدمات الماليه التى يعتمد عليها, والخدمات الحكومية الكفؤ والقدرة على الإبتكار وحتى أخلاقيات مكان العمل والقيم الثقافية. ونتيجه لذلك فمن الصعب أن يعطى ترتيب واحد فقط صوره كاملة للتنافسية, ورغم ذلك فإن هذا الترتيب التنافسى الذى تأخذه دوله ما يُعد إيضاحا تقريبيا للقدرة التنافسية لتلك الدوله مقارنه ببلدان أخرى, كما توضح المؤشرات الفرعية نقاط الضعف ونقاط القوة فيها.[1]

وفيما يلى القاء الضوء بصوره سريعه على مفهوم التنافسية ومجالاتها وكذلك طرق قياسها وأهم المؤشرات المستخدمة حاليا.

مفهوم التنافسية الدولية.

بدأ الإهتمام بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الإقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة وكذلك التوجه العام لتطبيق إقتصاديات السوق. ويصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية بسبب تعقد مفهوم التنافسية مثلة مثل المفاهيم الإقتصادية الأخرى ذات الأوجه المتعددة كالعولمة والتنمية, وفيما يلى مسح لأبرز التعاريف المستخدمة في الأدبيات وبخاصة التي تستند إليها المؤسسات الدولية: [2]

• **المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:** التنافسية هى القدرة على إنتاج سلع وخدمات طبقاً لمعايير ومتطلبات الأسواق الدولية مع توفير مستوى معيشة مرتفع للمواطنين يزداد إرتفاعاً واستدامة على المدى الطويل. [3]

• **المنتدى الإقتصادى الدولى** (World Economic Forum)**:** التنافسية هى قدرة دولة ما على تحقيق معدلات نمو سريعة ومتواصلة في متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلى على مدى فترات طويلة, أو هى مجموعة العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى إنتاجية دولة ما وبالتالي تحدد مستوى الرخاء الإقتصادى. [4]

• **منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى (Organisation for Economic Co-operation and Development):** التنافسية هى قدرة الدولة على توسيع حصتها في الأسواق المحلية والدولية. كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه إختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذى تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلى الحقيقى.

• **المعهد الدولي للتنمية الإدارية (International Institute for Management Development) – الكتاب السنوي للتنافسية 2003:** التنافسية هي أحد مجالات المعرفة الإقتصادية التي تقوم علي تحليل الحقائق والسياسات التي تحدد قدرة دولة ما على خلق والحفاظ على بيئة تضمن إستمرارية نمو مؤسساتها وإزدياد قيمتها وتحقيق المزيد من الرخاء لشعبها.

---

[1] المجلس الوطنى المصرى للقدرة التنافسيه, التقرير الرابع 2006/2005, ص 34.

[2] د.نورى منير, تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية, مجلة إقتصاديات شمال افريقيا, االعدد4, ص22-25 .

[3] World Economic Forum,(1996), " The Global Competitiveness Report ",WEF, Geneva.

[4] يعتبر مايكل بورتر هو أول من قدم الإطار النظري لمفهوم تنافسية الدولة، وذلك في كتابه "الميزة التنافسية للأمم" الذي نشر عام 1990، وفيه يعتمد مفهوم التنافسية على الإنتاجية والتي تعني القدرة على زيادة المخرجات الإقتصادية لكل عنصر, فبالنسبة لبورتر فإن المفهوم الوحيد الذي له معنى بالنسبة لتنافسية الدولة هو الإنتاجية على المستوى الوطني. ومن ثم تحويل الأنظار عن الإهتمام بالميزان التجاري للدولة إلى دراسة عوامل الإقتصاد الكلي والجزئي المؤثرة على الإنتاجية والتي تعد المحرك الرئيسي للتنافسية والنمو على المدى الطويل. ومن أهم التعريفات الخاصة بالتنافسية والقائمة أساساً على أفكار بورتر تلك التي يتبناها التقرير العالمي للتنافسية الصادر عن المنتدى الإقتصادى الدولى.

ومما سبق نجد أن التعريفات السابقة للتنافسيه تشترك جميعها فى كون التنافسيه يتم الحديث عنها دوماً على المستوى الدولى, وإن إختلفت فيما بينها في الجوانب التي يركز عليها كل مفهوم وان التنافسيه هى قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة فى إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية بهدف زيادة معدل الناتج المحلى الإجمالى .
ومن هنا تأتى أهميه التنافسية الدولية فى أنها تعنى: قدره البلدان على تحقيق كل من التنمية المستدامة, فرص العمل للجميع, تحسين مستوى المعيشة والتقدم الإقتصادى .

وعلى ذلك يمكن استخلاص **تعريف للتنافسية** يتفق وطبيعة البحث الحالي يتمثل فى أن التنافسية هي قدرة النظام التعليمي على تحقيق مرتبة متفوقة وموقع متميز بين نظرائه من خلال استيفاء المعايير والمؤشرات المرجعية المعمول بها في التقارير الدولية والإقليمية.

وتتعدد المناهج المستخدمة فى قياس التنافسية الدولية (على المستوى الكلى) حيث تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الآعمال...الخ, ويعد من أهم هذه التقارير واشملها، هو تقرير التنافسية العالمي . وهو المنهج الذى سوف يعتمد عليه البحث فى تحليل تطور مؤشرات تنافسيه التعليم قبل الجامعى فى مصر.

منهج تقرير التنافسيه العالمى للمنتدى الإقتصادي العالمي (WEF) **:** [1]
هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004، ويصنف الدول حسب معيار التنافسية العالمي. ويعتبر التقرير العالمي للتنافسية هو أهم إصدار للمنتدى الإقتصادى العالمي ويضم تقييم مفصّل ومقارن لتنافسية دول العالم المختلفة. وعلى مدار السنوات السابقة تم تطوير المنهجية المتبعة لقياس القدرة التنافسية في التقرير، ويسعى المؤشر إلى أن يعكس بدقة جميع العوامل المؤثرة على إنتاجية مختلف الدول التي يتم دراستها. [2]

ويعتمد التقرير فى تحليلة لتنافسية الدول المشاركة على نوعين رئيسين من البيانات هى :

- البيانات الكميه : وهى البيانات المتعلقة بالأداء الإقتصادى والقدره التكنولوجية ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.
- البيانات النوعية : وهى البيانات التى يتم الحصول عليها من خلال المسح الميدانى الذى يعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال والشركاء فى الدول المشاركه بهذا التقرير, ويشمل المسح المواضيع والمفاهيم التي تتوفر عنها بيانات إحصائية قابلة للمقارنة دوليا.

ويضم المؤشر كلاً من العوامل الإقتصادية الكلية والجزئية والتي تعتبر أساساً لما يعرف بالاثنتي عشرة ركيزة للتنافسية. وقد ركز مؤشر التنافسية العالمية في البداية على تسع ركائز وهى : المؤسسات، البنية التحتية، الإقتصاد الكلى، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق العمل، درجة الإستعداد التقني، حجم السوق، وأخيراً الإبداع والإبتكار.

---

[1] يصدر تقرير التنافسيه العالمى عن المنتدى الإقتصادى الدولى منذ 1979والذى يقوم على دراسة تنافسية الدول والعوامل التى تؤثر فى التنمية الإقتصادية المستدامه, اذ يقوم المنتدى سنويا بإصدار تقرير التنافسية العالمى والذى يعد أداه هامه لصانعى القرار فى تلك الدول عند رسم السياسات الإقتصادية كما يعد التقرير مؤشرا هاما للإنتاجية الكليه التى تتمتع بها الدول, إذ يفترض التقرير أن الإقتصاد الذى يتمتع بتنافسية عالية يكون قادراً على توليد دخل أعلى لمواطنى تلك الدوله ومعدل نمو إقتصادى أسرع, وتوسع التقرير فى عدد الدول التى يقوم بدراستها الى أن وصل عدد الدول محل الدراسة 141 دوله عام 2020/2019 .
يقيس التقرير تنافسيه الدول من خلال 12 محور (ركيزة)تضم 103 مؤشر فرعى. وتترابط هذه الركائز المحاور فيما بينها، فكل ركيزة تقود إلى تعزيز الركيزة الأخرى ، كما أن ضعف احداهما يقود في الغالب الى ضعف الركائز الأخرى. ويعتمد التقييم بنسبة 70% من وزن التقرير على البيانات والإحصاءات الصادرة عن الدول المدرجة في التقرير و30% المتبقية تأتي من نتائج استطلاعات الرأي واستبيانات التنفيذيين وكبار المستثمرين في تلك الدول، وهذا التقرير يبين مدى رضا القطاع الخاص عن الخدمات الحكومية ومدى التأثير الإيجابي للحوافز والتسهيلات التي تم الإعلان عنها تباعاً على المستوى الاتحادي والمحلي.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2008–2009, World Economic Forum, Geneva, 2008, P 3.
[2] The global competitiveness report, world economic forum, 2011-2012

وفى تقرير عام 2008/2007 تم إضافة ثلاث ركائز أخرى ليصبح عددهم إثنتي عشرة ركيزة، كل ركيزة مقسمة إلى عدد من المتغيرات ليصل مجموعهم إلي 164 متغيراً يكونون معاً مؤشر التنافسية العالمية المستدامة (GCI)[1].

جدول 1- ركائز التنافسية الاثنتى عشرة

المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	التطوير والإبتكار
المؤسسات البنية الأساسية الإقتصاد الكلى الصحة والتعليم الأساسي	التعليم العالي والتدريب كفاءة أسواق المنتجات الإستعداد التكنولوجي كفاءة سوق العمل كفاءة سوق المال حجم السوق	الإبتكار تطوير الأعمال

Source: The global competitiveness report 2011-2012, world economic forum.

وكما يتضح من الجدول السابق ان مؤشرات التنافسية المتعلقة بالتعليم قبل الجامعي تندرج تحت مؤشر رئيس هو المتطلبات الأساسية، وتركز على معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، ومستوى جودته؛ بينما يدرج التعليم العالي ضمن مؤشر محفزات الكفاءة. ويتضمن التقرير عدد من المؤشرات الفرعيه المرتبطه بالعمليه التعليمية .

وبناء على ما سبق يمكن تعريف مؤشرات تنافسية التعليم في هذا البحث بأنها مجموعة المؤشرات الكمية والنوعية المعبرة عن ترتيب النظام التعليمي ووضعه التنافسي من منظور مقارن دولى. وفيما يلى التطور الزمنى لتلك المؤشرات خلال الفتره 2005- 2018.

[1] ميز تقرير التنافسية للمنتدى الإقتصادى الدولى لسنه 2000 بين التنافسية الجارية ومؤشرها CCI, وبين التنافسيه المستدامه ودليلها GCI وتركز الأولى على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات وإستراتيجياته, وتحتوى على عناصر مثل التكلفه, النوعية, والحصة من السوق ... أما التنافسيه المستدامه تركز على الإبداع التكنولوجى, رأس المال البشرى والفكرى ويحتوى على عناصر مثل التعليم ورأسمال البشرى والإنتاجية ومؤسسات البحث والتطوير والطاقة الابداعية والوضع المؤسسى وقوى السوق, ولذلك يعد المؤشر الثانى أكثر شموليه من نظيره .

لمطلب الثانى : تطور مؤشر التنافسيه الدوليه للتعليم قبل الجامعى لمصر خلال الفتره 2005-2018.

تؤكد تقارير التنافسيه العالمية للمنتدى الإقتصادي العالمي (**WEF**) أن جهود تنمية الموارد البشرية المصرية تمثل تحدياً أساسيا أمام رفع القدرة التنافسية لمصر, فضعف جوده المؤسسات التعليمية وكفاءة السوق يمثلان نقطتي ضعف رئيسيتين تؤديان إلى تدنى وتراجع ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر التنافسية الإجمالى .

جدول 2- ترتيب مصر التنافسى بمؤشرات التعليم خلال الفتره (2005-2017)

البيان / السنوات	المؤشر العام		جوده الصحة التعليم الاساسى		الكفاءة الكمية للتعليم قبل الجامعى		الكفاءة النوعية للتعليم قبل الجامعى											
					معدلات الالتحاق بالتعليم الاساسى	معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوى	جودة العملية التعليمية		جودة الاداره المدرسية		جودة تعليم الرياضيات والعلوم		جودة المدارس الحكومية		جودة* التعليم الأساسى		اتصال* المدارس بالانترنت	
	الترتيب	النقاط/7	الترتيب	النقاط	الترتيب	الترتيب	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
2005	117/52	3.96	53	6.54		80	57											
2006	122/71	4.07	50	6.51	41	60	104	2.7	88	3.5	93	3.2	114	2.1	-	-	-	-
2007	131/77	3.96	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2008	134/81	3.98	88	5.19	63	65	126	2.4	116	3.2	128	2.6	-	-	129	2.1	99	2.5
2009	133/70	4.04	84	5.20	45	68	123	2.6	114	3.3	124	2.7	-	-	124	2.4	95	2.9
2010	139/81	4.00	91	5.42	73	90	131	2.5	122	3.3	124	2.4	-	-	126	2.5	96	3.3
2011	142/94	3.88	96	5.36	66	92	135	2.3	133	3.0	132	2.4	-	-	131	2.4	107	3.3
2012	144/107	3.73	94	5.35	59	101	139	2.3	137	2.8	139	2.3	-	-	137	2.1	116	3.0
2013	148/118	3.63	100	5.32	58	102	145	2.2	145	2.3	145	2.2	-	-	148	2.0	125	2.7
2014	144/119	3.60	97	5.37	64	81	141	2.2	144	2.0	136	2.4	-	-	141	2.1	131	2.5
2015	140/116	3.66	96	5.34	59	80	139	2.1	139	2.5	131	2.6	-	-	139	2.1	132	2.6
2016	138/115	3.67	89	5.45	28	85	135	2.1	138	2.5	130	2.6	-	-	134	2.1	133	2.6
2017	137/100	3.90	87	5.50	33	84	130	2.5	124	3.2	122	2.8	-	-	133	2.4	119	3.2

Source: The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2005-2017

* لاحظ ان تلك المؤشرات تم ادخالها ورصدها بتقارير التنافسيه الدولى بداء من عام 2008-2009

جدول 3- ترتيب مصر التنافسى بمؤشرات التعليم خلال الفتره (2018-2019)

السنه	المؤشر العام		1-متوسط سنوات الدراسه		2-مدى تدريب الموظفين		3-جودة التدريب المهني		4-مهارات الخريجين		5-المهارات الرقمية بين السكان		6-سهولة الحصول على موظفين مهره		7-متوسط العمر المتوقع فى المدرسة		8-التفكير النقدي في التدريس		9-% المتعلمين الى تلاميذ الاساسى		10-ركيزه التعليم والتدريب	
	الترتيب	النقاط 100-0	الترتيب	السنوات	الترتيب	النقاط 7-0	الترتيب	النقاط 7-0	الترتيب	النقاط 7-0	الترتيب	النقاط 7-0	الترتيب	النقاط 7-0	الترتيب	السنوات	الترتيب	النقاط 7-0	الترتيب	%	الترتيب	نقاط 100-0
2018	140/94	53.6	98	7.6	105	3.5	136	3.0	**136**	**2.9**	70	4.2	**109**	**3.6**	83	13.1	123	2.6	**86**	**23.1**	99	52.8

Source: The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2018.

حيث يوضح الجدول رقم (2), إستمرار تراجع ترتيب مصر التنافسى خلال الفتره 2005-2018, حيث احتلت مصر المركز 52 من بين دوله 117يشملهم التقرير لعام 2005, والمركز 81 من بين دوله139يشملهم التقرير لعام 2010 , وتعد من نقاط القوه التنافسية الرئيسية للبلاد التى اشار اليها التقرير هى الحجم الهائل لسوقها (المركز26) الذي يسمح للشركات استغلال اقتصاديات الحجم ، المتطورة إلى حد ما المؤسسات الخاصة (المركز60) التي تضمن الحكم الرشيد ، وبنيتها التحتية المرضية للنقل (المركز 56), من ناحية أخرى أشارت تقارير التنافسيه السنوية تحديات عديدة منها استمرار جمود سوق العمل بسبب انتشار البطالة بين الشباب, وتدنى جودة العملية التعليمية.

وكما هو موضح فى الجدول رقم 2 فقد تراجعت مصر 13 مركز فى عام 2011 مقارنة بعام 2010 لتحتل المركز 94 واستمر تراجع ترتيب مصر التنافسى حيث احتلت مصر المرتبة 116 بين دولة 140 يشملهم التقرير لعام 2015, وكان من اهم نقاط الضعف التى اشارت اليها التقارير خلال تلك الفتره هى ضعف السوق وعدم استغلال القوى البشرية, وتدهو النظم التعليمية, بالاضافه الى حاله التوتر السياسى التى مره بها البلاد خلال فتره الربيع العربى, حيث تدهورت بالاضافه الى ما بقى كفاءة الحكومة وكذلك تراجع مؤشر الوضع الامنى . اتساع العجز المالي، ارتفاع المديونية العامة، والاستمرار الضغوط التضخمية. الا انه فى عام 2014 تراجعت مصر مكانًا واحدًا إلى المركز 119 ويرجع ذلك الى الاستقرار النسبى الذى شهدته البلاد بعد الانتخابات, الا ان تحسين التنافسيه تحتاج ايضا الى برنامج اصلاح اقتصادى طويل المدى.[1]

وقد شهدت الفتره من 2015 الى 2018 تحسن تدريجى فى المركز التنافسى لمصر حيث احتلت مصر المركز 94 من بين 140 دولة شملهم التقرير. فقد حققت مصر تحسناً في مؤشر التنافسية عام 2018 في 8 محاور أساسية، وثباتاً في محورين، كما حققت أيضاً تحسناً في 53 مؤشراً فرعياً، وثباتاً في 5 مؤشرات أخرى، وكذلك حققت مصر ترتيباً جيداً في 7 مؤشرات مستحدثة في التقرير الأخير بمحور المؤسسات. حيث تقدمت مصر 4 مراكز في محور البنية التحتية لتحتل المرتبة 52 عام 2018، مقارنة بالمرتبة 56 عام 2017، والذي تضمن عدة مؤشرات فرعية هي: مؤشر مدى الحصول على مياه شرب آمنة والذي احتلت فيه مصر المرتبة 53 عام 2018 مقارنة بالمرتبة 71 عام 2017 متقدمة بذلك 18 مركزاً, كما تقدمت مصر 17 مركزاً في مؤشر جودة الطرق لتحتل المركز 28 عام 2018، مقارنة بالمركز 45 عام 2017، فضلاً عن تقدمها 8 مراكز في مؤشر جودة خدمة القطارات لتحتل المركز 50 عام 2018، مقارنة بالمركز 58 عام 2017، وأخيراً تقدمت مصر 8 مراكز في مؤشر اتصال مصر بشبكات الشحن العالمية لتحتل المركز 18 عام 2018 مقارنة بالمركز 26 عام 2017.[2] وجدير بالذكر ان مصر احتلت المرتبه 116, 115, 100, 94على التوالى فى 2015, 2016, 2017, 2018, وهو التقدم الاول لها بعد تدهور مركزها التنافسى منذ 2006 وتفاقم ذلك التدهور منذ بداية الربيع العربى, ويعكس بدء تحسن الوضع التنافسى لمصر فى عام 2015 تحسن فى المركز التنافسى لاداء مؤسسات الدولة, تحسن فى بيئه الاقتصاد الكلى وحمايه افضل لحقوق الملكية الفكرية وكذلك تطوير الاسواق الماليه وخفض دعم الطاقة والاصلاحات الضريبية وبيئه اعمال معززه من خلال مزيد من الاستقرار السياسى, وان كانت هناك وحتى مع التحسن الطفيف فى مؤشرات التعليم قبل الجامعى يظل مركز مصر التنافسى متاخر ولا يليق بالجهود المبذولة لتطوير ذلك القطاع, حيث تحتاج مصر إلى تكثيف جهودها الإصلاحية نحو جوده التعليم الاساسى (المرتبة 133 فى عام 2017).[3]

وجدير بالذكر أنه بدءاً من عام 2018 (وكما هو موضح فى الجدول 3) تم تطوير عدة ركائز ومنها ركائز التعليم وتمثلت مؤشرات التى تقيس التعليم والمهارات فى الركيزة رقم 6 وتقيس (متوسط سنوات الدراسه, وجود عماله مدربه, جودة التدريب المهنى, مهارات الخريجين, المهارات الرقمية بين السكان, متوسط العمر المتوقع فى المدرسه, نسبة المعلم الى تلاميذ الاساسى, ركيزه التعليم والتدريب, التفكيرالنقدى فى التدريس. ويلاحظ ان مركز مصر التنافسى تحسن فى كل المؤشرات السابقه فى

[1] The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2005-2017

[2] التقرير السادس للتنافسية المصرية, المجلس الوطنى المصرى للتنافسية, ص 30-31.

World Economic Forum: The global competitiveness report 2013-2014, world economic forum .Geneva,2014

[3] The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2018

عام 2018 ما عدا موشر نسبه المعلم الى تلاميذ الاساسى فقد تراجع ترتيب مصر التنافسى فى ذلك المؤشر من 86 الى 89, اما مؤشر ركيزة التعليم والتدريب فقد حافظت مصر على نفس الترتيب 99 مع احراز 52.8/ 100 نقطة فى 2018. [1]

وجدير بالذكر انه على الرغم من كافة الجهود الرسمية لتحسين مؤشرات جودة التعليم فى مصر الا أن تقارير التنافسيه تشير الى ان التدهور فى المركز التنافسى العام لمصر يعد من أهم اسبابه تدهور مؤشرات التعليم (قبل الجامعى والجامعى) والبحث العلمى, حيث يؤكد تقرير التنافسية العالمية 2009-2010 أن مصر تعانى من ضعف قطاع التعليم ككل ، ولكن أيضًا بشكل خاص فيما يتعلق بجودة نظام التعليم, وكذلك فيما يتعلق بضعف أداء المعلمين وتحفيزهم ، وتدني الرواتب ، وعدم كفاية أصول التدريس ، وضعف الإدارة المدرسية . بينما تحسن ترتيب مصر التنافسى فيما يختص بمؤشرات التعليم الكمية (على سبيل المثال معدل القيد الصافى) ، حيث اكد التقرير ان مصر واحدة من أقل البلدان أداءً فيما يتعلق بجودة التعليم الابتدائي ، التعليم الثانوي والعالي ، بالإضافة إلى ضعف نظم التدريب، مع عدم عدالة توزيع الخدمات التعلمية على المستوى الجغرافى.

وحتى خلال الفتره 2015-2018 التى تحسن فيها مركز مصر التنافسى لم يتزامن ذلك مع تحسن ملحوظ بمؤشرات تنافسيه التعليم الاساسى بل ان معظم المؤشرات قد استمرت فى التراجع والتدهور, وفيما يلى تفصيلا تحليل لتطور المؤشرات التنافسيه للتعليم قبل الجامعى لمصر خلال الفتره 2005-2018.

أولا- تطور مؤشرات الكفاءة الكمية للتعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2005-2018:

ينقسم مؤشر الكفاءة الكميه للتعليم قبل الجامعى بتقرير التنافسيه الدوليه الى مؤشرين فرعيين :
معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسى, معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوى, وكما يتضح من الجدول رقم 2 والشكل رقم 1 فقد اتسم مؤشر معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسى التحسن خلال الفتره 2005-2018 فقد احتلت مصر المركز 41 فى عام 2006 بينما تقدم مركز مصر التنافسى خلال الفتره لتحتل المركز 33 فى عام 2017. أما بالنسبه لمعدلات الالتحاق بالتعليم الثانوى فقد تدهور مؤشر التنافسيه الخاص بها خلال الفتره المشار اليها فقد احتلت مصر المركز 60 فى عام 2006 واخذ ترتيب مصر اخد بالتراجع والتدهور حتى احتلت مصر المركز 84 فى عام 2017. أى ان مصر احرزت تقدما ملموسا فقط فى مؤشر معدلات الالتحاق بالتعليم الاساسى وتدهور فى كل من مؤشر الكفاءه الكميه لمعدلات الإلتحاق بالتعليم الثانوى .

شكل 1 : تطور مؤشرات الكفاءة الكمية للتعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2005-2018

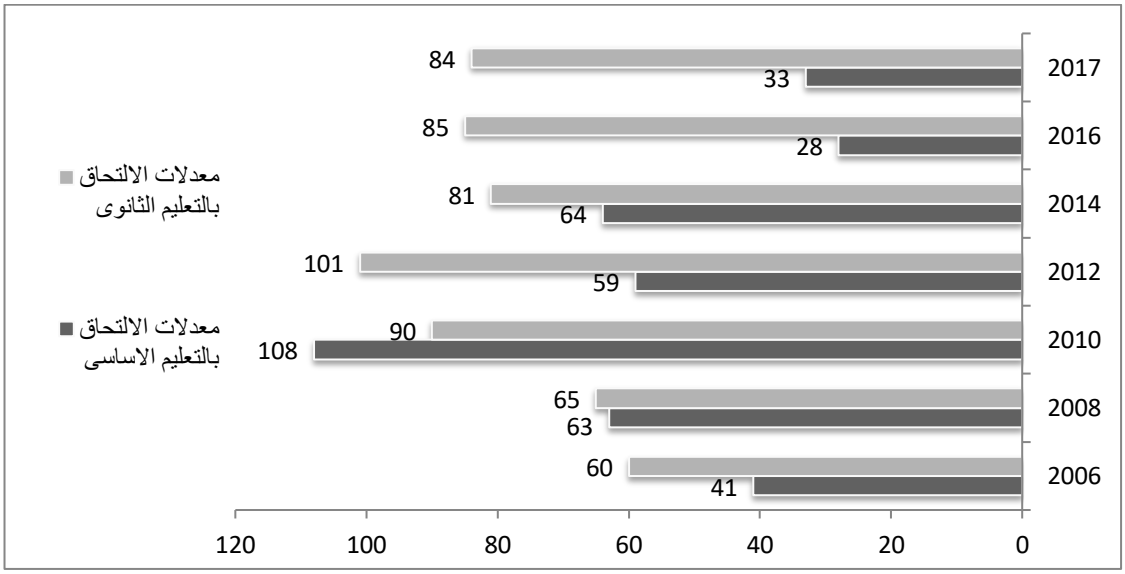

Source: The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2005-2017

[1] يجدر الاشاره ان هذا المؤشر تتراوح قيمته من 1- 100 على ان تكون القيمه 100 هى القيمه القصوى التى تسعى الدول لتحقيقها.

ثانيا- تطور مؤشرات الكفاءة النوعية للتعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2005-2018:

ويشمل مؤشر الكفاءة النوعية للتعليم قبل الجامعى المؤشرات الفرعية التالية :

جودة العملية التعليمية	جودة المدراس الحكومية
جودة الادارة المدرسيه	جودة التعليم الأساسى
جودة تعليم الرياضيات والعلوم	مدى اتصال المدراسى بالانترنت

ويشير الجدول رقم 1 والشكل رقم2 الى أن المؤشرات الفرعيه للكفاءه النوعيه للتعليم قبل الجامعى أتسمت فى مجملها بالتدهور وتراجع مركز مصر خلال الفتره من 2005 الى 2017, فقد تراجع مركز مصر بجودة العملية التعليمية من المركز 104 بنقاط 2.7من اصل 7 نقاط فى عام 2006 الى المركز 130 بنقاط 2.5 من اصل فى عام 2017, كما تراجع ترتيب مصر بجوده الاداره المدرسيه خلال الفتره المشار اليها من المركز 88 بنقاط 3.5 الى المركز 124 بنقاط 3.2 , كذلك تراجع ترتيب مصر التنافسى بمؤشر جودة الرياضيات والعلوم من المركز 93 بنقاط3.2 الى المركز 122 بنقاط 2.8, كذلك تدهور ترتيب مصر بمؤشرى جودة التعليم الاساسى واتصال المدارس بالانترنت خلال.[1]

شكل 2 : تطور مؤشرات الكفاءة النوعية للتعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2005-2018

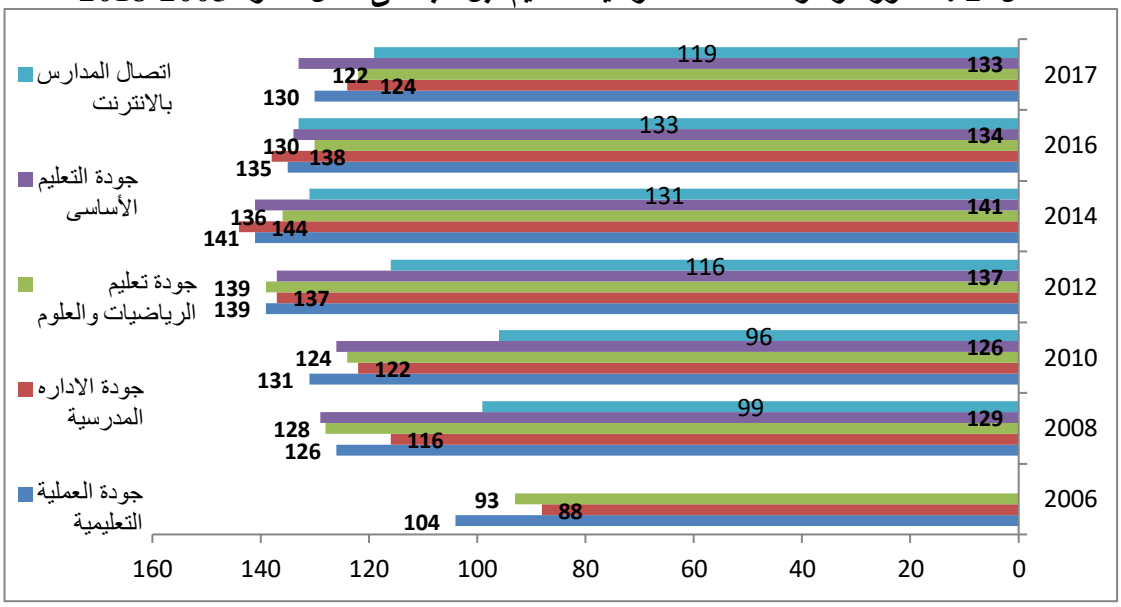

Source: The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2005-2017

ويعد مؤشر جودة التعليم الاساسى من المؤشرات التى تم اضافتها بدء من عام 2008 حيث اشار تقرير التنافسية الى مدى اهمية جودة التعليم الاساسى فى النمو الاقتصادى, وكما هو موضح فى الجدول 2 ان مؤشر جودة التعليم الاساسى أتسم بالانخفاض خلال الفتره الزمنية 2008-2016, فقد بلغ 7/2.1 نقاط فى عام 2008 ارتفع الى 7/2.5 فى 2010 ثم اخذ فى الانخفاض ليصبح 7/2.1 نقاط فى 2016, ثم ارتفع مره اخرى فى 2017 ليصل الى 7/2.4 نقاط, اما فيما يتعلق بالمركز الذى تحتله مصر بين الدول التى يتضمنها التقرير فانها غالبا ما احتلت مركزا متاخرا جدا حيث اننها احتلت المركز129 فى عام2008 , الا هذا المركز اخذ فى التدهور من سنه لاخرى حيث احتلت مصر المركز 148 فى 2013 الا هذا المركز احذ فى التحسن النسبى خلال الفتره من 2014-2017 حيث احتلت المركز 133 من بين 137 دولة فى 2017, وعلى الرغم من ذلك التحسن الا انه مركز متاخر للغايه .[2]

ومما سبق نجد أن التنافسية التعليمية بجانبيها الكمى والنوعى لمصر شهدت تدهوراً كبيرا خلال الفتره 2005-2018 خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الكفاءة النوعيه وجودة العمليه التعليميه وهو ما يتناقض مع مقتضيات الاقتصاد الحديث الذي يعتمد بشكل أساسي على نوعية راسمال المال البشري لتوطين وانتاج التقانة الحديثة وتحقيق التحول من اقتصادات تقليدية إلى اقتصادات تنافسية تعتمد على إنتاج السلع والخدمات ذات التقانة والقيمة المضافة العالية.

[1] تتراوح قيمة المؤشر تتراوح من 1- 7 على ان تكون القيمه 7 هى القيمه القصوى التى تسعى الدول لتحقيقها.

[2] The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2005-2017.

المبحث الثانى : واقع التعليم قبل الجامعى وأهم التحديات التى يواجهها القطاع

للوقوف على أهم الاسباب التى ادت الى تدهور مركز مصر التنافسى لقطاع التعليم قبل الجامعى, سوف يتناول البحث فيما يلى تحليل لواقع التعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2005-2018 للوقوف على أهم التحديات التى يواجهها القطاع وذلك من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الرئيسيه المرتبطه بكفاءة القطاع والتى يمكن تقسيمها الى : [1]

- مؤشرات مدى كفاية وكفاءة الانفاق على التعليم قبل الجامعى.
- مؤشرات الكفاءة الكمية (الاتاحه) للتعليم قبل الجامعى.
- مؤشرات الكفاءة النوعية (جودة العملية التعليمية) للتعليم قبل الجامعى.

المطلب الأول: مؤشرات مدى كفاية وكفاءة الانفاق على التعليم قبل الجامعى خلال الفتره2005-2018[2]

يعد النظام التعليمي المصري من أقدم وأكبر نظم التعليم على مستوى العالم، ومن أكثرها في نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم مما يدل على حجم الجهد المبذول. كما تستحوذ مؤسسات التعليم الحكومية على ما يزيد عن 80% تقريبا من جملة الطلبة المقيدين في منظومة التعليم في مصر بشقيها قبل الجامعي والجامعى, مما يعنى أن الإنفاق العام هو المصدر الأساسي لتمويل التعليم في مصر. [3]

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن حجم الموارد المالية المتاحة, وكيفية إنفاقها يؤثران بقوة على فرص تعلم الطلاب, وفيما يلى تحليل لعدد من المؤشرات الكميه التى تعكس مدى كفاية وكفاءه الانفاق على التعليم قبل الجامعى خلال الفتره من 2005-2018[4]

---

[1] المؤشرات التعليمية هى قياسات كمية أو نوعية تستند إلى الإحصائيات التي تسمح بالحكم القيمي حول السمات الرئيسية لعمل النظم التعليمية، كما يمكن استخدامها في أغراض المقارنة عبر الزمن أو بين المناطق وبين الدول.

ومن ثم يمكن حصر وظيفة المؤشرات في غرضين رئيسيين أولهما :وصف الوضع الحالي للمنظومة التعليمية، وكيفية اشتغالها، ومردودها، والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها، بقصد التقييم والمتابعة والم ا رقبة والتعديل، أو بقصد إجراء مقارنات محلية واقليمية ودولية، وثانيهما : استشراف المستقبل، بقصدِ التنبؤ بتطور الأداء مستقبلًا، واجراء إسقاطات من شأنها أنْ تنير القرار التربوي حول اتجاهاتِ التطوير، وتساعدَ على مواجهةِ المستجدّاتِ والمتطلباتِ المحتملة.

وفي إطار الجهود الإقليمية، والاهتمام المتزايد ببناء المؤشرات المرجعية للتعليم قبل الجامعى ، يطرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015 عدداً من ركائز مؤشر التعليم قبل الجامعي، والذي يستند إلى أربعة ركائز أساسية، تتضمن أ رس المال المعرفي(الالتحاق والاتمام, النواتج)، والبيئات التمكينية (البيئه الاسريه والمدرسية)، وحوكمة المنظومة التعليمية (التجديد, المعلومات التربويه)، والسياق التنموي العام(حجم الانفاق العام, المناخ الاقتصادى) .كما توفر المؤشرات التربوية المجال لعقد مقارنة للأوضاع التعليمية بالمناطق المختلفة بالدولة، وبالمثل تتيح المؤشرات التربوية الفرصة للمقارنات الإقليمية والدولية بين النظم التعليمية.

- Hanrin, Chanwit; et.al "The construction and development of indicators of learning organization at higher educational institutions emphasizing graduate production and social development", Research in Higher Education Journal, Oct (2011), V. 13, PP: 1-8.

- Aracil, Adela Garcı´a, Montero, Davinia Palomares "Examining benchmark indicator systems for the evaluation of higher education institutions", Higher Education, (2010), pp217–234.

[2] تقاس كفاءة وفاعلية النظم التعليمية بمعدلات نسب الإنفاق عليه بمحدداته الكمية والكيفية، وتأثير ذلك على جوانب التنمية المستدامة وتكوين رأس المال المعرفي .ولقد تزايد التوجه المعاصر نحو التمويل المرتكز على الأداء والذي يراعي العلاقة بين مستوى تمويل البرامج اولنتائج المتوقعة، كما يهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في نمط الإنفاق الحكومي العام وربط التمويل بالأداء والنتائج , لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى :

فتحي مصطفى الزيات، أثر الإنفاق على التعليم على المحددات المعرفية للتنمية المستدامة :دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي على المؤشرات الدولية، مجلة العلوم التربوية والنفسية- البحرين،2013, مج14 ع 4، ص ص13-67.

Andrews, Matthew "Authority, Acceptance, Ability and Performance-based Budgeting Reform," The International Journal of Public Sector Management, (2004) Vol. 17, No. 4, pp 332-334 .

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب مصر في أرقام، فصل التعليم، 2018 ص 144-148.

[4] د. محمد حسنين العجمي، اقتصاديات التعليم: آليات ترشيد الانفاق التعليمي ومصادر تمويله، الدار الجامعية بالأزاريطة، 2007، ص 19

أولا- مؤشر مدى كفاية الانفاق العام على التعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2005-2018.

أكدت العديد من الدراسات على وجود اقتران شرطى بين كفاءة النظام التعليمى وتوفير المخصصات المالية التى تنهض بأعبائه ومتطلبات تطويره, ومن ثم اعتبار كفايه التمويل التعليمى بمثابة العامل المحدد لخطط تطوير وتحديث التعليم[1].

وقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن قيمة إنفاق الحكومة المصرية على التعليم سجلت ما يقرب من تريليون جنيه خلال العشر سنوات الاخيرة لتبلغ 895,1 مليار جنيه, كما تشير البيانات الرسمية وكما هو موضح بالجدول رقم4 والشكل رقم 3 ان جملة الانفاق على التعليم فى زيادة مضطردة من سنه لاخرى, فقد سجل الانفاق على التعليم حوالي 25.6 مليار جنيه عام 2006/05، وحوالي 33.7 مليار جنيه عام 2008/07، بزيادة نحو 21% عن العام السابق. واخذت القيمة المطلقة فى التزايد حتى وصلت الى حوالى 132 مليار جنيه فى عام 2019/ 2020 .

جدول 4- تطور الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق العام خلال الفترة من2005- 2018 (القيمة بالمليار جنيه)

السنة	إجمالي الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالى الانفاق على التعليم	% الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام	% الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي
2006/05	207.463	617.744	25.607	%12.3	%4.1
2007/06	222.029	744.787	27.761	%12.5	%3.7
2008/07	282.432	895.501	33.678	%11.9	%3.8
2009/08	351.500	1042.155	39.880	%11.3	%3.8
2010/09	365.987	1206.589	41.683	%11.4	%3.5
2011/10	401.866	1371.105	47.100	%11.7	%3.4
2012/11	470.922	1674.746	51.821	%11.0	%3.1
2013/12	588.188	1860.408	64.500	%11.0	%3.5
2014/13	701.514	2129.994	80.900	%11.5	%3.8
2015/14	733.350	2443.900	94.400	%12.9	%3.9
2016/15	817.847	2709.410	99.300	%12.1	%3.7
2017/16	1031.941	3470.004	104.00	%10.1	%3.0
2018/17	1207.183	4437.398	107.10	%8.9	%2.4
2019/18	1424.002	5233.300	115.70	%8.1	%2.2

المصدر: وزراه المالية, بيانات الموازنة العامة للدولة, البنك المصري المركزي, سنوات مختلفة.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ، كتاب الإحصاء , سنوات مختلفه

شكل 3 : الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي والإنفاق العام خلال الفترة من 2005 - 2018

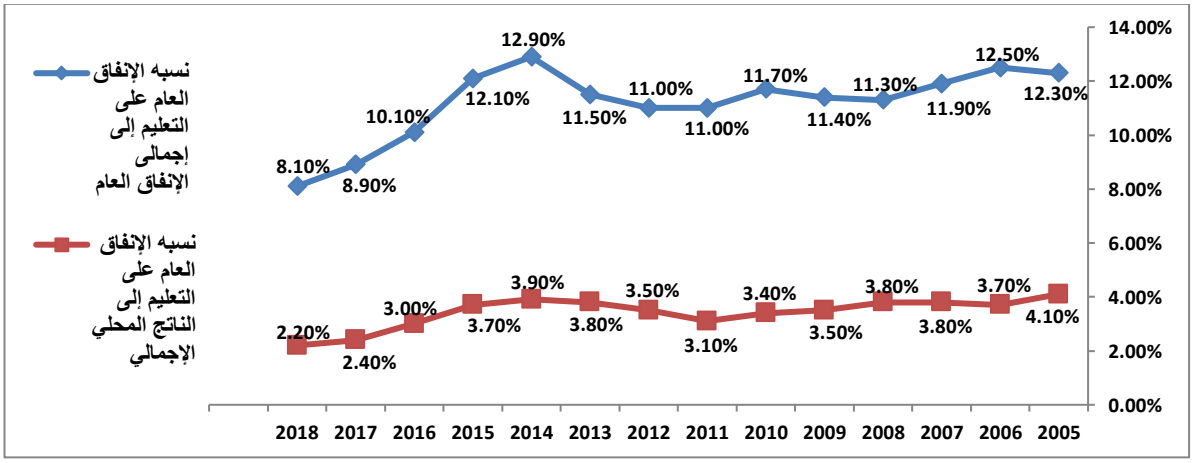

المصدر: وزراه المالية, بيانات الموازنة العامة للدولة, البنك المصري المركزي, سنوات مختلفة.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ، كتاب الإحصاء , سنوات مختلفه.

[1] محمد حسنين العجمى, متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمى للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعى بمصر, مجلة مستقبل التربية العربيه, م10, ع35, اكتوبر 2004, 181.
- معهد التخطيط القومى, تحليل هيكى للانفاق الفعلى العام على التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى, 2007, ص14-18.

وعلى الرغم من الزيادة المطلقة فى حجم الانفاق العام على التعليم إلا أن نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام واجمالى الناتج القومى المحلى اخذت فى التناقص من سنه لاخرى, ويوضح الجدول والشكل السابقين أن نصيب التعليم من جملة الإنفاق العام قد تراجع من حوالي 12.3% عام 2006/2005 إلى نحو 11% عام 2013/2012. واخذت النسبه فى التذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض ووصلت فى عام 2015/2014 الى حوالى 12.9% وهى اعلى نسبه تحققت خلال الفتره باكملها ثم اخذت النسبه فى الانخفاض مره اخره حتى وصلت الى 8.1% عام 2019/2018. كما تراجعت ايضا نسبة الانفاق على التعليم للناتج المحلي الإجمالي من نحو 4.1% عام 2006/2005 إلى 3.4% تقريباً عام 2011/2010 حتى وصلت النسبة الى حوالى 2.2% عام 2019/2018, وجدير بالذكر أن التحسن فى نسبه الانفاق العام على التعليم قبل الجامعى فى 2015/2014 ترجع الى الطفرة الكبيرة في الأجور تطبيقًا لسياسة الحكومة بتحسين أجور العاملين بهذا القطاع.[1]

وعلى الصعيد العالمي، كان متوسط الإنفاق على التعليم العام 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 ، وهو أعلى من الحد الأدنى المعياري البالغ 4% والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030؛ وحسب المناطق، تراوح الإنفاق على التعليم بين 3.4 % في شرق وجنوب شرق آسيا و5.1 % في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبلغ متوسط الإنفاق العام المخصص للتعليم من اجمالى الانفاق 14.1%، أي أقل من الحد الأدنى المعياري البالغ 15 %، حيث تراوحت المعدلات الإقليمية بين 11.6% في أوروبا وأمريكا الشمالية و18% في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولازالت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي مرتفعة في السعودية 9.3% وتونس 6.9% والمغرب 6% ويلاحظ ارتفاع المعدل مؤخراً في جيبوتي 6% والكويت 8% .ومن جانب آخر لا زالت نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي الإجمالي منخفضة للغاية في السودان 0.8%، ويقارن ذلك بنحو 5.9% و3.7% و4.8% في كل من الولايات المتحدة وإيران وتركيا على التوالي.
أما مؤشر الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي في الفترة 2005-2019، فقد تراوح أدائه ما بين 20.5% في المائة و28.8% في المائة في جيبوتي وموريتانيا والجزائر وتونس والمغرب وبلغت هذه النسبة أقل من 20 في المائة في باقي الدول العربية. وبالمقارنة انخفضت النسبة إلى أدناها في الصومال والسودان وبلغت 2% و 3.5% على التوالي.[2]

اما بالنسبة للتعليم قبل الجامعى فى مصر خلال الفتره 2005-2018 وكما هو موضح فى الجدول رقم 5 والشكل رقم 4 أنه على الرغم من زيادة المبلغ المطلق للإنفاق على التعليم من حوالى 17.5 مليار جنيه عام 2006/2005 الى حوالى 75 مليار جنيه عام 2018/ 2019، إلا أن نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام والى الناتج المحلى الاجمالى قد أخذت اتجاها تنازليا متذبذبا خلال الفتره المشار اليها. حيث كانت نسبه الانفاق العام على التعليم قبل الجامعى / اجمالى الانفاق العام فى عام 2005 حوالى 8.43% واخذت تلك النسبه تتذبذب صعوا وهبوطا الى ان وصلت النسبه الى اقصاها فى عام 2014 بما يعادل 8.59% ثم اخذت النسبه فى الانخفاض حتى وصلت الى 5.3% فى 2018/ 2019.

كذلك أخذت نسبة الانفاق على التعليم قبل الجامعى الى الناتج المحلى الاجمالى فى الانخفاض, حيث وصلت النسبه الى اقصاها 2.83% فى عام 2005 واخذت فى الانخفاض حتى وصلت النسبه الى 1.41% فى عام 2018/ 2019.

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018. الكتاب الإحصائي السنوي.
وزارة التخطيط المصرية، بيانات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق . https://mped.gov.eg/economicindicatorsreport1.html
[2] United Nations, department of economic and social affairs World Statistics Pocketbook, New York 2018 .
https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789210451697/read

جدول 5- تطور الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق العام خلال الفترة من2005- 2018 (القيمة بالمليار جنيه)

السنة	إجمالي الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي	الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي / الإنفاق العام	الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي / الناتج المحلي الإجمالي
2006/05	207.463	617.744	17.495	%8.43	%2.83
2007/06	222.029	744.787	19.115	%8.61	%2.57
2008/07	282.432	895.501	23.141	%8.20	%2.58
2009/08	351.500	1042.155	25.138	%7.15	%2.41
2010/09	365.987	1206.589	28.860	%7.89	%2.39
2011/10	401.866	1371.105	31.711	%7.89	%2.31
2012/11	470.922	1674.746	38.954	%8.27	%2.32
2013/12	588.188	1860.408	44.117	%7.50	%2.37
2014/13	701.514	2129.994	58.699	%8.37	%2.76
2015/14	733.350	2443.900	65.653	%8.95	%2.68
2016/15	817.847	2709.410	68.070	%8.32	%2.51
2017/16	1031.941	3470.004	72.402	%7.01	%2.08
2018/17	1207.183	4437.398	70.512	%5.84	%1.59
2019/18	1424.002	5233.300	74.946	% 5.26	%1.43

المصدر: وزراه المالية, بيانات الموازنة العامة للدولة, البنك المصري المركزي, سنوات مختلفة.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، كتاب الإحصاء , سنوات مختلفه.

شكل 4 : الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي والإنفاق العام خلال الفترة من 2005 – 2018

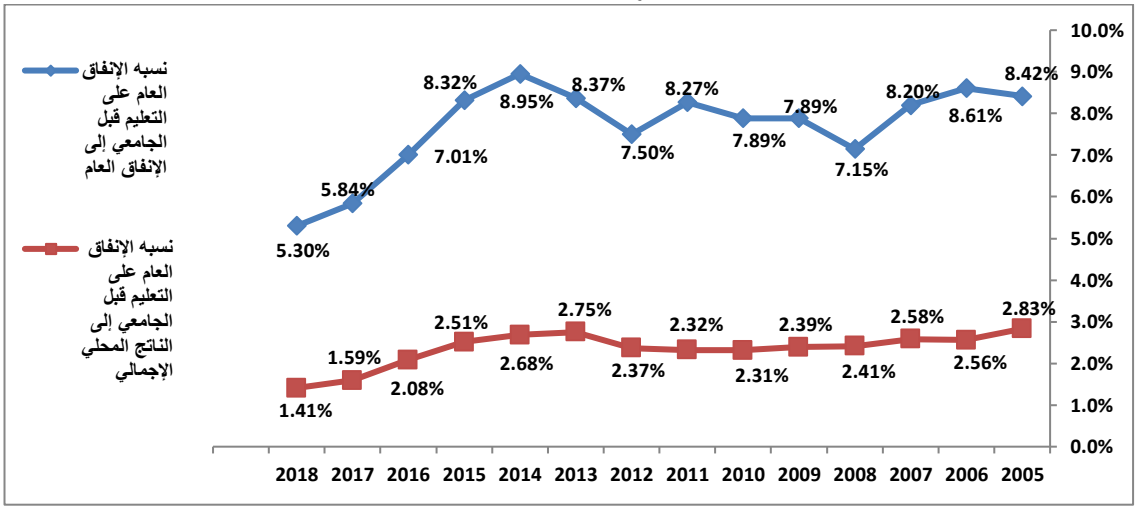

المصدر: وزراه المالية, بيانات الموازنة العامة للدولة, البنك المصري المركزي, سنوات مختلفة.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، كتاب الإحصاء, سنوات مختلفه.

ويتضح مما سبق عدم التزام الحكومه المصريه بالنسب المقررة للتعليم والسابق إقرارها في دستور 2014، حيث نص الدستور المصري بتخصيص نسبة لا تقل عن 4% من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم قبل الجامعي تأخذ في الزيادة حتى تصل إلى النسب العالمية, مما يدل على عدم وجود رؤية واضحة لتطوير المنظومة التعليمية, وفى ظل العجز المزمن للموازنة العامة, تواجه الدوله تحديا لسد الفجوة التمويلية المطلوبة بصفه عامة ولتحقيق زيادة الإنفاق على التعليم بصفة خاصة وصولا للمعدلات المرغوبة بهدف الوفاء بالالتزام الدستوري الذي يتضمن هدف الالتزام بالمعايير العالمية في جودة الخدمات التعليمية.[1]

[1] دستور جمهورية مصر العربية 2014، صادر عن لجنة الخمسين في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، المواد من 19 إلى 21.

ثانيا- مؤشر مدى كفاءة الانفاق العام على التعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2005-2018.

كما سبق الاشارة, الانفاق العام على التعليم فى مصر يعانى من محدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة وعدم الوصول لمعدلات التمويل العالمية، سواء فيما يخص الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي أو من الناتج القومي الإجمالي. وجدير بالذكر أنه لا تقتصر الاشكاليات المتعلقه بتمويل التعليم بقضية بعدم كفاية التمويل وانما ايضا بعدم كفاءة ذلك الإنفاق, حيث لكفاية وكفاءه التمويل اهمية كبيرة فى إصلاح النظم التعليمية.

ووفقا للبيانات الرسميه وكما هو موضح فى الجدول رقم6 والشكل رقم5 , نجد ان بند الاجور والتعويضات خلال الفتره الزمنية الممتدة من 2006/2005- 2019/20018 يستحوذ على اكثر من ثلثى مخصصات الانفاق على التعليم, وعلى الرغم من أن السنوات الاخيرة شهدت زيادة النسبة المخصصة للإنفاق الاستثماري على التعليم من 8% لتصل إلى 13.2% عام 2019/2018، إلا أن ميزانية هيئة الأبنية التعليمية للإنشاءات الجديدة لم تتعدى نسبتها 35% من مخصصات الانفاق الاستثمارى، والباقي يخصص لأعمال الصيانة، حيث إنخفض معدل نمو الإنشاءات المدرسية من 2,8% عام 2014 إلى 1.97% ثم 1,58% خلال عامي 2017, 2018، وهو ما يقل عن معدل زيادة أعداد الطلاب البالغ 3.55% و 3.88% خلال آخر عامين، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع كثافة التلاميذ بالفصول الدراسية. [1]

جدول 6- تطور الإنفاق العام الاستثمارى والجارى على التعليم خلال الفترة من2005- 2018 (القيمة بالمليار جنيه)

السنة	إجمالي الإنفاق العام على التعليم	الانفاق الاستثمارى على التعليم	الانفاق الجارى على التعليم (بند الاجور)	الإنفاق الاستثمارى إلى الاجمالى %	الإنفاق الجارى الى الإجمالي (الاجور)%
2006/05	24.72	2.03	18.30	%8.2	%74.1
2007/06	27.44	2.63	21.05	%9.6	%76.7
2008/07	30.96	3.64	23.50	%11.8	%76.0
2009/08	36.05	3.13	28.26	%8.7	%78.4
2010/09	41.68	4.38	32.82	%10.5	%78.7
2011/10	47.05	4.70	37.20	%10.0	%79.1
2012/11	51.77	5.61	41.09	%10.8	%79.4
2013/12	64.03	7.67	50.88	%12.0	%79.5
2014/13	80.86	7.69	67.51	%9.5	%83.5
2015/14	94.35	7.54	80.00	%8.0	%84.8
2016/15	99.26	8.71	82.94	%8.8	%83.6
2017/16	103.96	10.90	85.35	%10.5	%82.1
2018/17	107.08	13.62	84.18	%12.8	%78.6
2019/18	115.67	15.23	89.47	%13.2	%77.3

المصدر: من إعداد الباحثه استنادا إلى البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة، السنوات 2005-2018

شكل 5 : تطور الإنفاق العام الاستثمارى والجارى على التعليم خلال الفترة من2005- 2018

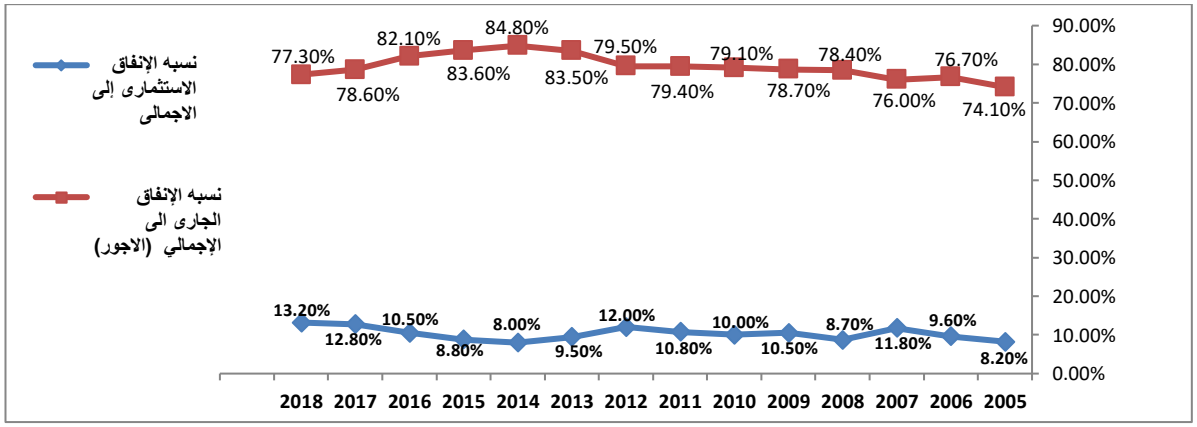

المصدر: من إعداد الباحثه استنادا إلى البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة، السنوات 2005-2018

[1] النسب الزياده السنويه فى اعداد الطلاب من اعداد الباحثه من الجدول رقم 8 واعتمادا على البيانات الوارده من : وزارة التربيه والتعليم, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متفرقه من 2005-2018

كما يشير التطور التاريخي للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى استئثار الأجور بنسبة متزايدة من هذا الإنفاق, حيث ارتفعت نسبة الأجور إلى إجمالي النفقات العامة من 65.5% عام 2003/2002 إلى إلى 85.4% عام 2017/2016 ويمكن إرجاع ذلك الى الزيادات -الصغيرة المتتالية- فيما يخص كادر المعلمين، والتي زادت وتيرتها في عام 2011 و2012 ، الا أن نسبه الأجور إلى إجمالي النفقات العامة قد انخفضت مجددا إلى 77.5% عام 2019/2018. وفى المقابل نجد ان نسبة الانفاق الاستثمارى لم تتعدى 12.7% من جملة الانفاق العام على التعليم قبل الجامعى فى عام 2018/2017, وهو ما يعبر عن أن السياسات التعليمية لم تعط نفس القدر من الاهتمام للمجالات المختلفة في الإنفاق باستثناء الأجور، وهى مجالات لا تقل أهمية عن عنصر العمل.[1]

بالإضافة إلى ما سبق هناك خلل آخر يتمثل فى تضخم الهيكل الادارى مما يؤدى الى أن ثلث بند الأجور تقريبا يذهب إلى العمالة الإدارية وغير الأكاديميين التي تتكدّس بهم مؤسسات التعليم الحكومية المختلفة خاصة مرحلة التعليم قبل الجامعي . ومن ثم فإن تخصيص ميزانية الانفاق على التعليم بين الاستخدامات المختلفه بالطريقه السابق الاشاره اليها يزيد من صعوبة تطوير منظومة التعليم, مما يستلزم إعادة هيكلة العمالة في المنظومة التعليمية وتخصيص نسبه اكبر من الانفاق على التعليم إلى مستلزمات التشغيل والاستثمارات المختلفه فى القطاع .[2]

أما فيما يتعلق بنمط توزيع الانفاق على التعليم فقد تبين عدم العدالة والتحيز فى غير صالح التعليم قبل الجامعى, حيث تشير البيانات الاحصائية الى أن إجمالي أعداد الطلاب المقيدون في التعليم 22.38 مليون طالبًا في العام الدراسي 2019/2018، منهم نحو 18.6 مليون طالبًا في قطاع التعليم قبل الجامعي الحكومي بنسبة 83.1% من جملة الطلاب، بإجمالي انفاق 74.9 مليار جنيهًا بنسبة 64,7% من جملة الإنفاق على التعليم. في حين بلغ أعداد المقيدين في قطاع التعليم الجامعي 2.26 مليون طالبًا بنسبة 10.1%، بإجمالي انفاق 22.9 مليار جنيهًا، الأمر الذي انعكس بالسلب على نصيب الطالب من الإنفاق الجاري على التعليم قبل الجامعي والذي بلغ نحو 3300 جنيهًا فقط، وذلك مقابل أكثر من 9950 جنيه للطالب في التعليم الجامعي, الأمر الذي يؤكد التحيز الواضح للتعليم الجامعى .[3]

وعلى مستوى التعليم قبل الجامعى يشير الواقع الى تدنى الاهتمام بالتعليم الفنى على الرغم من ان البيانات الرسميه تشير الى أن حوالي 26% من سكان مصر ذو تعليم متوسط,[4] مما يعطى مبرر للاهتمام بهذا النوع من التعليم بما أنه يستوعب ربع سكان مصر تقريبا, وقد أشارت العديد من الدراسات الى أن هناك ضعف في التخطيط بين مدخلات التعليم الفنى والاحتياجات الفعلية لخطط التنمية القومية, واختلال التوازن بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل, كما أن نظم إعداد الفنيين ما زالت تحتاج الى دراسات دقيقة لأعداد المقبولين والخريجين ونوعية التعليم المناسب لهم وملائمة ذلك مع سوق العمل حتى تعطى التنمية نتائج ومعدلات عالية. مما دعا مؤخرا الى الاهتمام بهذا النوع من التعليم حيث تم استحداث وزارة للتعليم الفنى والتدريب فى عام 2015, بهدف إعداد فئة الفنيين فى المجالات المختلفة الصناعية والزراعية والتجارية.[5]

كذلك تشير البيانات الاحصائيه الى بعداً آخر لعدم العدالة فى توزيع مخصصات الانفاق على التعليم. حيث أن الانفاق على التعليم الثانوى فى الريف لا يلقى الاهتمام الكافى مقارنه بالحضر, وكما هو موضح فى الجدول رقم7, نجد أن مدارس المرحلة الابتدائية والإعدادية موزعة توزيعا عادلا بين الريف والحضر فعلى سبيل المثال نسبه المدارس الابتدائيه فى الريف تزيد بحوالى نسبه 60% عن مدارس المرحله الابتدائيه فى الحضر عام 2019/2018, ويرجع ذلك الى ان تلاميذ المرحله الابتدائيه فى الريف (6.9 مليون تلميذ) يزيد بحوالى 30% عن عدد تلاميذ المرحله فى الحضر(5.3 مليون تلميذ), كذلك نجد أن

[1] البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة، 2005-2018

[2] وزارة التربيه والتعليم, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متفرقه من 2005-2018

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، 2019/2018.

[4] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق, أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

[5] وزارة القوى العاملة, دراسة عن التعليم وارتباطه بالتخطيط للقوى العاملة, القاهرة, الإدارة العامة للبحوث وهيكل القوى العاملة,2016,ص83-87.

أن عدد مدراس المرحلة الاعدادية فى الريف اكبر منه فى الحضر مما يدل على أنه لا توجد مشكله فى الانفاق على انشاء الابنيه المدرسيه للمرحلة الاعدايه فى الريف, ولكن تظهر مشكله عدم عداله توزيع الانفاق على التعليم فى الريف فى المرحله الثانويه, فنلاحظ من الجدول, ان عدد مدارس المرحلة الثانويه سواء العامه او الفنى بانواعها تكاد لا تصل الى نسبه 50% من مثيلاتها فى الحضر, مما يقلل من فرص طلاب الريف من استكمال مسيرتهم التعليميه بعد مرحلة التعليم الاساسى.[1]

ويزيد من ضروره تحقيق العداله فى توزيع الانفاق على الخدمات التعليميه بين الريف والحضر, أن الفقر يتركز إقليميًا في المناطق الريفية، وأعالى الصعيد عن الوجه البحري حيث تصل نسبة الفقر الناتج عن الدخل للأسر المعيلة ذات الأطفال 30% في المناطق الريفية، بالمقارنة ب 12.6% في المناطق الحضرية, الأمر الذى يدعو إلى دعم توصيل الخدمات التعليمية إلى الأطفال في المناطق الريفيه والفقيرة تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية.[2]

جدول 7: تطور التوزيع الجغرافى للمدارس بين الريف والحضر خلال الفتره 2005-2018

	2007/2006		2011/2010		2015/2014		2019/2018	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
مرحلة التعليم الابتدائى	5355	11209	6554	10556	6772	11075	7183	11579
مرحلة التعليم الاعدادى	3376	5770	4238	5875	4592	6636	4968	7307
مرحلة التعليم الثانوى العام	1515	776	1765	834	2063	1051	2403	1255
مرحلة التعليم الثانوى الصناعى	706	253	759	171	746	220	909	313
مرحلة التعليم الثانوى الزراعى	123	51	126	54	138	67	169	87
مرحلة التعليم الثانوى التجارى	500	168	521	253	485	259	480	299
مرحلة التعليم الثانوى الفندقى	-	-	-	-	68	12	111	15

المصدر: وزارة التربيه والتعليم, مركز معلومات وزارة التربيه والتعليم, كتاب الاحصاء السنوى , سنوات متفرقه

كما أن إتاحه الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة للالتحاق وإتمام تعليمهم بفاعلية، يشكل بعدًا أساسيًا لتطبيق مفهوم التكافؤ من منظور الإتاحة، وذوي الاحتياجات الخاصة ليس هم المعاقون فحسب ولكن أيضًا أولئك الأطفال الموهوبون والفائقون الذين يحتاجون لرعاية خاصة .
وبالنسبه للخدمات التعليميه التى تقدم للاطفال ذى الاعاقة, تشير البيانات الرسميه الى أن هناك خطوات جادة قد اتخذت في تطبيق سياسة الدمج سواءً من حيث تجهيز مدارس أو توفير معلمين وإخصائيين. إلا أن مقارنة عدد المدارس التي تم تجهيزها بجملة المدارس بقطاع التعليم يشير إلى أن مدارس الدمج مازالت محدودة العدد وفي مرحلة التجريب والتي يجب تقويمها كبداية للتوسعمع ضرورة الأخذ فى الحسبان أن الرعاية الجادة لذوي الاحتياجات الخاصة بأنواعها في داخل قطاع التعليم قبل الجامعي تتطلب مدخلات رئيسية على رأس أولوياتها، تجهيز المبنى المدرسي وتزويده بغرفة مصادر، وكذلك المعلمين والإخصائيين، إلى جانب تطوير المناهج وأدوات القياس التربوي، ووضع النظم والتشريعات التي تدعم تنفيذ سياسات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتفعل من حوافز الإثابة للعاملين في رعاية المعاقين بمختلف مستوياتهم.[3]

خلاصة ما سبق, يتبين لنا ان السياسه الانفاقيه للتعليم قبل الجامعى تعانى من العديد من اوجه القصور والتى تتمثل جوانبها الرئيسيه فى عدم كفايه الانفاق العام على التعليم حيث محدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة, وعدم كفاءة تلك المخصصات على ضآالتها حيث توجه الغالبيه العظمى منها نحو الانفاق الجارى دون الاستثمارى للقطاع مما يؤثر سلبا على نتائج التطوير , بحيث يمكن القول أن جانب كبير من المشاكل والتحديات المتعلقه بتدهور الكفاءة الكميه والنوعية للتعليم قبل الجامعى تعد نتاج قصور سياسة الانفاق العام الموجهه للقطاع.

[1] وزارة التربيه والتعليم, مركز معلومات وزارة التربيه والتعليم, كتاب الاحصاء السنوى , 2019/2018. http://emis.gov.eg/annual_book.aspx?id=400
[2] الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والإستهلاك , 8 201, ص ص78-80.
[3] كامل حامد مغيث, تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية فى التعليم, مؤسسة الاهرام,2016, مج16, ع61, ص ص160 -162

المطلب الثانى - مؤشرات الكفاءة الكمية وتكافؤ الفرص للتعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2005-2018

يقصد بالكفاءة الكمية (الإتاحة) مدى قدرة النظام التعليمى على توفير فرص متكافئة للسكان في سن التعليم للالتحاق به، دون اعتبار للنوع أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو أي اختلافات أخرى. وقد استهدفت الحكومات المصرية المتعاقبة الإتاحة كأولوية أولى على مدار العهود السابقة، وفيما يلي عرض لما أسفرت عنه جهود الحكومات المصرية خلال الفتره المشار اليها من خلال رصد عدد من المؤشرات الكميه منها معدلات الاستيعاب والقيد الصافي, أعداد المدارس والفصول والمعلمين, تكافؤ الفرص فى الحصول على الخدمات التعليميه .

اولا- تطور أعداد القيد الصافى ونسب الاستيعاب

تؤكد البيانات الرسمية جهد الحكومه المصريه فى زيادة اعداد القيد ونسب الاستيعاب خاصة مرحلة التعليم الأبتدائى, حيث يوضح الجدول التالى الزيادة المضطردة فى أعداد القيد بالتعليم قبل الجامعى فمصر خلال الفتره من2005-2018, فقد زادت اعداد الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى من حوالى 15.4 مليون طالب فى 2005 الى حوالى 18.6 مليون طالب فى 2018, اى بزياده فى الالتحاق مقدراها 44.8%, وكما سبق الاشاره يضم نظام التعليم المصرى نحو 18.6 مليون طالبًا في مراحل التعليم قبل الجامعي عام 2018 منهم حوالى 15 مليون بمرحلة التعليم الاساسى ونحو3.7 مليون طالب المرحلة الثانويه منهم 1,79 مليون طالب في التعليم الثانوي الفني، بالإضافة إلى 1,92 مليون طالب ملتحقين بالتعليم الأزهري.[1]

ويلاحظ ان نسبة الزياده فى القيد بمرحلة التعليم الابتدائى بدءا من 2017 بدأت فى الانخفاض ويرجع ذلك الى اقتراب نسب القيد خلال السنوات الثلاث الاخيره من الاستيعاب الكامل, اما بالنسبه للمرحلة الاعدادية فقد التزمت مصر أمام المجتمع الدولي من خلال توقيعها على مبادرة التعليم للجميع وكذلك أهداف الألفية الإنمائية، بأن تتيح فرص الالتحاق وإتمام التعليم الإعدادي كما يوضح الجدول التطور المستمر في أعداد الطلاب المقيدين بالمرحلة الاعدادية .

جدول 8- تطور أعداد القيد بالتعليم قبل الجامعى فى مصر خلال الفتره (2005- 2019)

	أعداد الطلاب قبل الابتدائي	أعداد الطلاب ابتدائي	أعداد الطلاب إعدادي	أعداد الطلاب ثانوي	إجمالي أعداد الطلاب
2005	534331	8784289	2811127	3220351	12129747
2006	579889	8882797	2878042	2967420	12340728
2007	678389	9051032	3781251	2146282	13510672
2008	750443	9207323	3964948	2050142	13922714
2009	727835	9334322	4041072	2122940	14103229
2010	851139	9506363	4153142	2838860	14510644
2011	874730	9644456	4158845	2952608	14678031
2012	972078	9832516	4279909	3077121	15084503
2013	1110318	9906249	4337705	3065351	15354272
2014	1176764	10255297	4523102	3180814	15955163
2015	1219995	10638860	4630636	3287022	16489491
2016	1244052	11074835	4725732	3434326	17044619
2017	1302215	11578412	4819483	3573689	17700110
2018	1389942	12200099	5012304	3678170	18602345
متوسط مقدار الزيادة	855611	3415810	2201177	457819	6930417
متوسط نسبة الزيادة	%60.1	%38.9	%78.3	%14.2	53.3
المتوسط السنوى للزيادة	61115	243986	157227	32701	495030

المصدر: بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.
وزارة التربيه والتعليم, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متقرقه من 2005-2018

وبالنسبه للمرحلة الثانويه ينقسم التعليم الثانوي إلى قسمين :الأول التعليم الثانوي العام, والثاني هو التعليم الثانوي الفني. وقد بلغ إجمالى عدد المقيدين بالتعليم الثانوي فى العام 2014/2013 حوالى 1.46 مليون طالب بنسبه 47.3% من جملة المقيدين بالمرجله الثانويه, وقد اخذت اعداد المقيدين بالتعليم الثانوى فى التزايد وخاصه التعليم الثانوى حيث بلغت اعداد القيد فى عام 2016/2015 ,

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب مصر في أرقام، فصل التعليم، 2018 ص 144-148.

2019/2018, حوالى 1.58 مليون طالب,1.75 مليون طالب, حيث بلغت نسبه القيد فى الثانوى العام خلال تلك السنوات على التوالى 49.6%, 49.1%, مما يدل على ان الطلب على التعليم الثانوى العام فى زيادة, وتصل معدلات القيد الصافى للمرحلة الثانوية الى حوالى60%.[1]

اما بالنسبه لمعدلات الاستيعاب الصافى, فيوضح الجدول رقم9 معدل القيد الصافى بالمرحلة الابتدائية فى مصر وفقا للاحصاءات الرسمية لمنظمة اليونسكو خلال الفتره (2007/2006-2019/2018), والبيانات الرسميه لوزاره التربيه والتعليم وكما هو موضح بالجدول فقد أتسم معدل القيد الصافى لمرحلة التعليم الابتدائى فى مصر بالتذبذب وعدم الثبات الا انها فى تصاعد, خلال الفتره المشار اليها ليرتفع المعدل من 90.5 فى 2007/2006 الى 96.6 فى 2019/2018.

جدول 9- معدل القيد الصافى بالمرحلة الابتدائية فى مصر وبعض الدول المختارة خلال الفتره 2010-2018(%)[2]

الدول	2006	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصر*	90.5	95.4	94.1	93.3	92.6	91.1	92.4	94.2	94.4	96.6
إسرائيل	*-	97.1	97.1	96.9	97.1	99.9	99.9	99.7	99.7	99.7
الصين	*-	99.5	99.4	99.8	99.7	99.3	98.9	98.2	97.7	97.6
السعودية	* -	84.5	86.3	89.9	96.5	97.5	99.3	98.2	98.6	*-
مالاوى	70	81.6	90.8	96.9	99.6	98.4	98.1	97.9	97.7	99.5
موريشويس	89	93.3	94	93.4	97.0	98.8	98.9	98.5	98.9	98.7
إيران	*-	99.7	99.5	99.5	99.6	99.6	98.8	99.8	99.8	*-

* بيانات غير متاحة

*وزارة التربيه والتعليم, مركز معلومات وزارة التربيه والتعليم, كتاب الاحصاء السنوى , سنوات متفرقه

http://emis.gov.eg/annual_book.aspx?id=400

Unesco Institute Statistics: National Monitoring, Total net enrolment rate by level of education.

http://data.uis.unesco.org

وعلى الرغم من أن نسب عدم الالتحاق انخفضت بشكل تدريجى خلال الفتره المشار اليها, الا انه ما زال حوالى3.4% من الاطفال فى سن السادسه لم يلتحقو بالصف الاول فى عام 2019/2018, الامر يعكس الحاجة لمزيد من الجهود لرفع معدل الالتحاق الصافى في مصر وسد فجوة الأمية. حيث يَعد السبب الرئيسى فى ارتفاع نسبة الأمية هو عجز النظام التعليمى عن استيعاب جميع الأطفال فى سن التعليم الابتدائى.[3]

وتشير البيانات الرسمية أنه على الرغم من انخفاض معدل الأمية من 39.4% في عام 1996 إلى 29.7% في عام 2006, ثم الى 25.8% عام 2017, تم انخفضت النسبه الى 24.1% فى 2019/2018 (للشريحة العمرية 10 سنوات فأكثر).[4] إلا أن العدد المطلق للأميين قد زاد بنحو 1.1 مليون مواطن ليصل إلى 18.1مليون عام 2019/2018. ويرجع الانخفاض في معدل الأمية إلى تزايد تعداد السكان في مصر خلال الفترة المذكورة بنحو 22% ليصل إلى 94.8 مليون مواطنًا داخل مصر وفقا لتعداد 2017[5], الأمر الذي يدعو الى ضرورة اعادة النظر فى السياسات التعليمية.[6]

---

[1] وزارة التربيه والتعليم, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متفرقه من 2019/2018-2006/2005

[2] يعرف معدل القيد الصافى بأنه مجموع عدد المسجلين بمستوى تعليمى معين ممن هم فى فئه العمر الرسمية المناظرة لها فى المستوى التعليمى, معبرا عنها بنسبة مئوية من مجموع افراد السكان فى الفئه المناظرة.

[3] Unesco Institute Statistics: National Monitoring, Total net enrolment rate by level of education.
http://data.uis.unesco.org

[4] يُعرَّف الشخص الأميّ فى القانون رقم8 لسنه 1991 والخاص بمحو المية بأنه كل مواطن يتراوح عمره ما بين الرابعة عشر والخامسة والثلاثين من غير المقيدين باية مدرسة ولم يصل تعليمى إلى نهاية الحلقة الابتدائية للتعليم الأساسى.

- الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, الكتاب الاحصائى السنوى – التعليم, 2019.

[5] الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, التوزيع النسبى والعددى للسكان المصريين , تعداد2017.

[6] مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار, الهيئه العامة لتعليم الكبار, المؤشرات التقديريه لأعداد الأميه ونسبهم.
http://www.eaea.gov.eg/statistics.php

وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، هناك أربعة أسباب رئيسية لعدم التحاق الأميين بالتعليم، وهي على التوالي: عدم رغبة الأسرة (34.2%)، الظروف المادية للأسرة (27%)، عدم رغبة الفرد (23.2%)، وصعوبة الوصول للمدرسة (8%).

وعلى الرغم من تشابك الاسباب المؤدية الى عدم الاستيعاب الكامل فى مصر, الا ان البعض يرى ان الفقر وانخفاض مستوى الدخل بالاضافه الى عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر, استمرار ظاهرة عمالة الاطفال, تعد من الاسباب الهامة لانخفاض معدلات القيد فى مصر وإرتفاع معدلات الامية فى مصر .[1]

وبمقارنه متوسط معدل القيد الصافى السنوى بين مصر والدول الاخرى فى الجدول السابق يتبين ان هناك تطور ايجابى فى معدلات القيد والالتحاق فى مصر وهو ما يعنى ان مصر حققت نجاح كمى فى رفع نسب الالتحاق بالتعليم, وان كانت ما زالت هناك حاجه لمزيد من الجهد للوصول بنسبه القيد الى 100% وخاصه ان عديد من الدول مثل السعوديه ومالاوى وموريشويس قد حققت نسب اعلى من مصر .

ثانيا- معدلات التسرب من التعليم

يعرف معدل التسرب على انه انقطاع عن الدراسة انقطاعا جزئيا او كليا بالشكل الذى لا يستطيع معه التلاميذ المتسربون ان ينهوا دراستهم بنجاح.[2] ويعد معدل التسرب من التعليم أحد المؤشرات التى يتم الاعتماد عليها فى قياس الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى فى الاحتفاظ بتلاميذه, كما يستخدم معدل التسرب كمقياس عام لتقدير الهدر التعليمى فى مختلف الفرق والمراحل كما يعتبر التسرب أحد مظاهر الهدر التى ينتج عنه زيادة فى أعداد الأميين.[3]

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الاستيعاب الاجماليه والصافيه بالتعليم قبل الجامعى خلال العقدين الماضيين إلا أن المشكلة الأخطر التي تواجه النظام التعليمى هي ارتفاع نسبة التسرب من التعليم؛ وذلك لما تمثله من تهديد لمستقبل الأجيال؛ فهروب التلاميذ من التعليم لا تقتصر نتائجه السيئة على الطلاب فقط، بل تمتد الآثار لجميع نواحي الدولة؛ حيث تزداد معدلات الأمية وينتشر الجهل والبطالة ومن ثم تضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية وينتشر الفساد، وغيرها من الآثار السيئة والخطرة. وتتعدد اسباب التسرب من التعليم والتى يعد من اهمها تعدد مرات الرسوب,صعوبه المناهج الدراسية, ارتفاع كثافة الفصول, تدنى دخل الاسرة. [4]

وتشير البيانات الرسمية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت2006 الى أن إجمالى اعدد المتسربين من التعليم من من الفئة العمرية من 6-18 قد بلغ حوالى 416 الف طالبًا يمثلون 2,37%[5]، بنسبه 2.67% للبنين, وللبنات بنسبه 2.04%, وان بعض المحافظات تعانى من نسب تسرب عالية للإناث مثل مطروح وجنوب سيناء حيث النسبة 6.6%, 4.6% على التوالى مما يستوجب توجيه الجهود بصورة أكثر للإناث, اما بالنسبه لنسبة التسرب للذكور فكانت محافظة دمياط هى الاعلى نسبه 6.6%, تليها مطروح5% ثم جنوب سيناء 4.8%.

كما تشير البيانات الرسمية ان إجمالي عدد المتسربين من حلقة التعليم الابتدائى بين عام 2011/2010 قد بلغ حوالى 28841 الف تلميذًا وتلميذة، ووصل إجمالي المتسربين من حلقة التعليم الإعدادية 130564 تلميذًا وتلميذة, وقد بلغ معدل التسرب في حلقة التعليم الإعدادية 6% ومن بين 27 محافظة هناك 14 محافظة نسبة التسرب بها أعلى من المتوسط، وهى محافظات(مطروح، شمال وجنوب

---

[1] محمود محمد رياض محمد, مشكلات التعليم الاساسى المرتبطة بالاداء, دراسة تطبيقيه على محافظة القاهرة, رساله ماجستير, معهد التخطيط القومى, 2016, ص ص 45-47

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:الأمية فى مصر(آليات وأساليب التصدى لها), الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, القاهرة, ديسمبر,2004, ص12.

3 الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, : تحليل بيانات التعداد (2006) من منظور النوع الاجتماعى.2007.

نسبة التسرب من التعليم = عدد الأفراد (6-18) الذين التحقوا بالتعليم ثم تسربوا من التعليم الأساسي /اجمالى السكان فى نفس الفئة العمرية × 100

[4] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشات 2017, أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017, ص88 .

- المركز المصري للدراسات الإقتصادية, التعليم والبطالة في مصر, ورقه عمل رقم 71, أكتوبر 2002 .

5 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي 2017، الباب الحادي عشر: التعليم، ص 99.

سيناء، وبنى سويف، وأسيوط، وسوهاج، والبحر الأحمر، والمنوفية، و الفيوم، وقنا، ودمياط، والغربية، والأقصر، والقليوبية)[1]

ووفقا لبيانات تعداد السكان والإسكان والمنشآت 2017 حول ظاهرة التسرب من التعليم للطلاب من الفئة العمرية من 6-20عام , فهناك حوالى 1.112 مليون طالب متسرب بنسبة 5.6% من جملة الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي، منهم 321.8 ألف طالبًا من المرحلة الابتدائية، و 451.6 الف طالبًا من المرحلة الإعدادية، ومن المرحلة الثانوية يوجد نحو 348.62 ألف متسرب. وكما هو موضح فان عدد المتسربين خلال مرحلة التعليم الاساسى حوالى 773.4 الف طالب من اجمالى 1.112 ملين طالب, اى ان نسبه المتسربين من مرحلة التعليم الاساسى تمثل حوالى 70% من جملة المتسربين وهو ما يعنى تركز مشكله التسرب بمرحلة التعليم الاساسى والتى تعنى ان المتسربين من تلك المراحل عرضه للارتداد للامية وانهم غير مؤهلين باى شكل لدخول سوق العمل بشكل جيد.

واحتلت 5 محافظات قائمة الأعلى من حيث اعداد المتسربين ، حيث جاءت محافظة الجيزة فى المركز الأول، إذ يوجد بها نحو 105 ألف متسرب من إجمالى عدد المتسربين من التعليم، تلاها محافظة سوهاج بـ 95.2 ألف متسرب، واحتلت محافظة أسوان المركز الثالث بـ 91.9 ألف متسرب من التعليم وفى المركز الرابع جاءت محافظة البحيرة، حيث يوجد بها 88.7 ألف متسرب، و82.7 ألف متسرب بمحافظة أسيوط التى احتلت المرتبة الخامسة فى المحافظات الأعلى انتشارا لهذه الظاهرة، وفى المقابل تمثلت أقل 5 محافظات فى احتوائها لأقل عدد من المتسربين "الوادى الجديد، جنوب سيناء، البحر الأحمر، السويس، بورسعيد". [2]

إجمالا لما سبق: على الرغم من نجاح السياسات التعليمية نسبيًا فى زياده معدلات الاستيعاب، إلا أننا نجد أن الاحتفاظ بالتلاميذ حتى إنهاء مراحل التعليم الثلاث مازال يحتاج إلى تحسين، وان تزايد اعداد ونسبة المتسربين من التعليم يلقى بظلال من الشك حول كفاءة السياسه التعليميه القائمة ويستدعى ضرورة توجيه النظر لاوجه القصور والاسباب التى تؤدى الى ارتفاع أعداد ونسب التسرب من التعليم. ويتطلب الحل للقضاء على ظاهرة التسرب من التعليم حزمة من التدخلات تعتمد على الاستهداف الجغرافي، و التحويلات النقدية المشروطة التي تجمع بين تقديم الدعم المالي للأسر، وبرامج محو الأمية، والتعليم والتدريب في برامج بناء المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

[1] وزارة التربيه والتعليم,التعليم المشروع القومى لمصر, الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014-2030
https://manshurat.org/node/2813

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق, أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017, ص69

المطلب الثالث – مؤشرات الكفاءة النوعية للتعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2005-2018.

يتعلق البعد النوعى للنظام التعليمي بنوعية الخريج من الطلاب ونوعية التعليم الذي يحصل عليه الطلاب داخل المؤسسة التعليمية وتقاس من خلال عدد من المؤشرات من أهمها :
كثافه الفصول, مدى كفاية وكفاءة الابنيه المدرسيه, الكفاءة المهنية التدريسيه, المناهج وتوفر المرافق وجاهزيتها وفيما يلى تحليل لمدى تطور مؤشرات الكفاءة الداخلية النوعية للتعليم قبل الجامعى فى مصر خلال الفتره من 2005- 2018 كما يلى :

اولا- معدلات زيادة الأبنية التعليمية

لا شك ان إن هناك نموًا مستمرًا في عدد الأبنية التعليمية, الا ان المؤشرات الإحصائية تشير الى تباطؤ معدلات النمو, ووجود فجوة بين متطلبات المباني المدرسية وما يمكن توفيره من اعتمادات, حيث بلغت نسبة الأبنية المدرسية التي كانت في حاجة إلى صيانه حوالى 40% فى عام 2000 من إجمالي الأبنية التعليمية في مصر, وعلى صعيد خطة هيئه الابنيه التعليمية لإحلال المدارس المتهالكة وغير الصالحة، بلغ عدد الأبنية التعليمية المغلقة إما بشكل كلى أو جزئى لعدم صلاحيتها بلغ نحو 1151 مبنى مدرسيا فى عام 2019/2018, وقدرت الاحتياجات حتى عام 2018/2017 بضرورة إنشاء 39900 ألف مدرسة، أمكن بناء 9900 ألف مدرسة خلال الخطة الخمسية (98 / 2004) بتكلفة إجمالية حوالي 12 مليار جنيها، وأصبح المطلوب بناء 30 ألف مدرسة من 2006/2005 حتى عام 2017 /2018 تحتاج وفقا لأقل التقديرات بحوالي 40 مليار جنيها، هذا فقط لمواجهة قبول الأعداد الجديدة من التلاميذ مع ثبات مستوى الخدمة التعليمية كما هي الآن.

جدول 10- تطور اعداد الفصول, الابنية التعليمية خلال الفتره (2005- 2018)

	المرحلة الابتدائية			المرحلة الاعدادية			المرحلة الثانوية		
	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ
2005	16412	205389	8784289	8958	73362	2811127	4049	83739	3220351
2006	16564	207232	8882797	9146	75030	2878042	4092	80048	2967420
2007	16720	209340	9051032	9440	93189	3781251	4076	63314	2146282
2008	16866	212084	9207323	9655	95885	3964948	4122	61130	2050142
2009	16951	242676	9334322	9854	110760	4041072	4215	67918	2122940
2010	17111	223301	9506363	10113	103018	4153142	4461	79889	2838860
2011	17249	223917	9644456	10372	103501	4158845	4609	83360	2952608
2012	17399	227153	9832516	10608	105077	4279909	4803	83852	3077121
2013	**17619**	**231196**	9906249	**10928**	**107720**	4337705	**4978**	**85711**	3065351
2014	17847	231789	10255297	11228	107859	4523102	5109	85119	3180814
2015	18085	234441	10638860	11466	109189	4630636	5385	86373	3287022
2016	18263	239029	11074835	11667	109919	4725732	5538	89057	3434326
2017	18515	243717	11578412	11970	110205	4819483	5734	90197	3573689
2018	18762	249124	12200099	12275	111039	5012304	6046	91787	3678170
متوسط مقدار للفتره الزيادة	2350	43735	3415810	3317	37677	2201177	1997	8048	457819
متوسط نسبة للفتره الزيادة	%14.3	21.3	%38.9	%37.0	%51.4	%78.3	%49.3	%9.6	%14.2
المتوسط السنوى للفتره للزيادة	167.9	3124	243986	237	2691	157227	143	575	32701

المصدر: من إعداد الباحثه استنادا إلى بيانات أعداد الطلاب وأعداد الفصول الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة, العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.
وزارة التربيه والتعليم,الادارة العامة للمعلومات والحاسب الألى, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متفرقه من 2005-2018

الا ان الاحصائيات الرسمية وكما هو موضح فى الجدول رقم10 ان ما تم انشاءه من مدارس خلال تلك الفتره 2005-2018 حوالى 7664 مدرسة فقط اى ان ما تم انجازه حوالى 25.5% فقط من المستهدف (2350 مدرسه للمرحلة الابتدائيه, 3317مدرسة للمرحلة الاعدادية, 1997 مدرسة للمرحلة الثانوية).

وكما هو موضح فى الجدول نجد الفصول الجديده التى تم انشاءها خلال الفتره 2005-2018 بلغت حوالى 89460 فصل دراسى موزعين على المراحل الدراسيه المختلفه اى بمتوسط 6390 فصل/ سنه خلال الفتره المشار اليها, فى حين ان الخطة الخمسية التى اعدتها الوزراه استهدفت توفير 235562 فصل حتى 2017 اى بمعدل 47112 فصل/سنه وهو معدل اثبت الواقع إستحالة تنفيذيه مقارنه بما تم تحقيقه بالفعل حيث ان ما تم تحقيقه بالفعل خلال الفتره الزمنية 2005-2018 89460 فصل لم يتعدى 38% من عدد الفصول 235562المستهدف تحقيقها خلال 5 سنوات فقط من الخطه. وهو ما يلقى الضوء على مدى جديه تنفيذ الخطط او مدى واقعيه الخطط والاستراتيجيات التى يتم وضعها ويستهدف تحقيقها[1], كما ان بيانات الجدول توضح ان متوسط نسبة الزياده فى عدد الفصول الدراسية كان اقل من متوسط نسبه الزياده فى عدد الطلاب على مستوى جميع المراحل الدراسيه, مما يشير الى تعقد مشكله ارتفاع كثافه الفصول الدراسيه خلال تلك الفتره.[2]

بالاضافه الى ما سبق تشير بيانات الابنيه التعليميه الى إشكالية أخرى وهى استمرار تعدد الفترات الدراسية, حيث بلغ إجمالى المبانى التعليمية المدرسيه حوالى 27044 مبنى مدرسى، وقد بلغ عدد الحجرات الدراسية 419483 حجرة خلال العام الدراسى 2013/2012 وذلك بجميع المراحل التعليمية المتعددة[3] وذلك مقابل47520 مدرسة, إن تحليل تلك البيانات يوضح أن عدد المباني المدرسية أقل من عدد المدارس، وعدد الحجرات أقل من عدد الفصول/مجموعات التلاميذ، مما يعنى أن هناك حجرات تستخدم لأكثر من فترة دراسية، وأنه مازال هناك عدد من المدارس تستخدم لأكثر من فترة وقلة عدد المدراس التى تعمل بنظام اليوم الكامل مما يؤثر سلبا على زمن التعلم الفعال.

جدول 11- تطور نسب المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل بالمراحل الدراسية المختلفه. خلال الفتره (2013- 2016)

المرحلة	2014/2013		2015/2014		2016/2015	
	يوم كامل	فترتين او اكثر	يوم كامل	فترتين او اكثر	يوم كامل	فترتين او اكثر
الابتدائى	%38	%6	*38	%5	%38	%6
جملة الاعدادى	%40	%4	%39	%4	%39	%4
جملة الثانوى العام	%54	%4	%54	%4	%54	%3
جملة الثانوى الصناعى	%26	%34	%26	%34	%26	%30
جملة الثانوى الزراعى	%32	%18	%33	%16	%32	%14
جملة الثانوى التجارى	%17	%22	%15	%23	%15	%23
جملة الثانوى الفندقى	-	-	%44	%9	%41	%7
جملة الجمهوريه	%40	%5	%40	%4	%40	%4

المصدر: وزارة التربيه والتعليم,الادارة العامة للمعلومات والحاسب الألى, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متقرقه من 2013-2018.

كما إن النقص في عدد الحجرات الدراسية له انعكاساته أيضا على كثافة الفصول كما سوف يتضح لنا فى السطور القادمة. ويوضح الجدول رقم 11 نسبه المدارس اليوم الكامل والمدراس لاكثر من فترتين فى المراحل الدراسيه المختلفه, ويتضح ان نسبه مدارس اليوم الكامل للمرحلة الابتدائية لا تتعدى 38%, بينما فى المرحلة الاعداديه وصت نسبة مدارس اليوم الواحد الى 40%, بينما الوضع كان افضل نسبيا بالنسبه لمرحلة الثانويه العامه حيث وصلت النسبه الى 54%, وعلى الجانب الاخر فان معظم مدارس التعليم الفنى بانواعه المختلفه لا تعمل بنظام اليوم الكامل, على الرغم من ان التعليم الفنى لما يحويه على جانب تطبيقى وانشطه حرفيه ومعمليه يحتاج بصوره اكبر الى دراسه اليوم الكامل.[4]

[1] وزارة التربيه والتعليم,الادارة العامة للمعلومات والحاسب الألى, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى2014

[2] بالجهاز المركزي للتعبئة, العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.
وزارة التربيه والتعليم,الادارة العامة للمعلومات والحاسب الألى, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متقرقه من 2005-2018

[3] الهيئة العامة للأبنية التعليمية, 2013/2012.

[4] منال محمود ابراهيم زكى, دراسة تقويمية لمشروع "مبارك كول", رسالة لنيل درجة الماجستير, كلية تربيه, جامعه الاسكندرية, 2008.

يضاف إلى ما سبق تردي حالة الفصول الدراسية وانعدام أعمال الصيانة، وتدهور حاله المعامل وانعدام وجودها فى العديد من المدراس بالاضافة اختفاء قاعات الأنشطة والملاعب والصالات متعددة الاستخدامات من الكثير من المدارس للتوسع في الحجرات الدراسية، مما ضاعف من الأثر السلبي لتعدد الفترات على ممارسة الأنشطة اللاصفية، بل إنه قد قضي عليها تمامًا في كثير من الأحوال، وهذا لم ينتقص فقط من الوظيفة التربوية للمدرسة، ولكن أيضًا قضى على جاذبيتها لقطاع كبير من التلاميذ. [1]

ثانيا- مدى تحقق الكثافة المعياريه للفصل الدراسى

تعد كثافة الفصل احد المؤشرات الهامة لتحديد مدى كفاءة الخدمة التعليمية, وقد أستهدفت الخطة الاستراتيجية االتعليم قبل الجامعى 2014-2030 خفض كثافة الفصول للوصول بمتوسط الكثافه الى 35 تلميذ / فصل. [2] وهو ما يتماشى مع المعايير التى وضعتها الهيئه العامة للابنيه التعليميه بحيث لا تتجاوز كثافة الفصل فى التعليم الابتدائى 30 تلميذا, وفى الاعدادى 35 تلميذا, وفى التعليم الثانوى 25 تلميذا.[3] الا ان البيانات الاحصائيه تشير الى انه مازال ارتفاع كثافة الفصول الدراسية في المدارس المصرية يمثل عائقًا أمام تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.

جدول 12- تطور كثافه الفصول للتعليم قبل الجامعى خلال الفتره (2005- 2018)

	المرحلة الابتدائية			المرحلة الاعدادية			المرحلة الثانوية			المتوسط العام للكثافه
	فصول	تلاميد	الكثافة	فصول	تلاميذ	الكثافه	فصول	تلاميذ	الكثافه	
2005	205389	8784289	42.77	73362	2811127	38.32	83739	3220351	38.46	39.85
2006	207232	8882797	42.86	75030	2878042	38.36	80048	2967420	37.07	39.43
2007	209340	9051032	43.24	93189	3781251	40.58	63314	2146282	33.90	39.24
2008	212084	9207323	43.41	95885	3964948	41.35	61130	2050142	33.54	39.43
2009	242676	9334322	38.46	110760	4041072	36.48	67918	2122940	31.26	35.40
2010	223301	9506363	42.57	103018	4153142	40.31	79889	2838860	35.54	39.47
2011	223917	9644456	43.07	103501	4158845	40.18	83360	2952608	35.42	39.56
2012	227153	9832516	43.29	105077	4279909	40.73	83852	3077121	36.70	40.24
2013	231196	9906249	42.85	107720	4337705	40.27	85711	3065351	35.76	39.63
2014	231789	10255297	44.24	107859	4523102	41.94	85119	3180814	37.37	41.18
2015	234441	10638860	45.38	109189	4630636	42.41	86373	3287022	38.06	41.95
2016	239029	11074835	46.33	109919	4725732	42.99	89057	3434326	38.56	42.63
2017	243717	11578412	47.51	110205	4819483	43.73	90197	3573689	39.62	43.62
2018	249124	12200099	48.97	111039	5012304	45.14	91787	3678170	40.07	44.73
متوسط نسبة الزيادة للفتره	%21.3	%38.9	Mean= 43.9	%51.4	%78.3	Mean= 40.9	%9.6	%14.2	Mean= 36.5	Mean= 44.7

المصدر: من إعداد الباحثه استنادا إلى بيانات أعداد الطلاب وأعداد الفصول الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة, العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

وزارة التربيه والتعليم,الادارة العامة للمعلومات والحاسب الألى, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متقرقه من 2005-2018

ويشير الجدول رقم 12 كثافه الفصول الدراسيه للمراحل التعليمية المختلفه خلال الفتره من 2005-2018. حيث يتضح تزايد كثافة الفصول خلال الفترة 2005- 2018بالنسبه لجميع المراحل للتعليم قبل الجامعى بل وتفاقم المشكلة الى أن بلغت معدلات الكثافة أعلى مستوياتها في العام الدراسي 2019/2018، حيث اقترب متوسط كثافة الفصول من 45 طالبًا لكل فصل . وكما هو موضح تزايد كثافة الفصول في جميع المراحل التعليمية خلال الفتره المشار اليها, وهوما يعني أن عدد الفصول التي قامت ببنائها الحكومة المصرية سنويًا فشل فى تخفيض معدلات الكثافه للفصل الدراسى بل ان تلك الجهود لم تكن حتى كافيًه للحفاظ على مستويات الكثافة التى كانت فى بداية الفتره.

[1] مجدى حسن محمد حسن, دور الاهتمام بالعمليات الداخلية فى تحسين جودة الخدمة بالتعليم قبل الجامعى, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, كلية التجارة, جامعة قناة السويس, 2018, مج9, ع4, ص 337.

[2] وزارة التربيه والتعليم,التعليم المشروع القومى لمصر, الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014- 2030 مرجع سابق.

[3] الهيئة العامة للأبنية التعليمية, 2013/2012.

ومن بيانات الجدول السابق يتضح أيضا أن زياده كثافة الفصول كانت اكثر حدة فى كلا من المرحلة الابتدائية والاعدادية فقد ارتفعت كثافه الفصول خلال الفتره من 2005-2018 بمعدل اكثر سته طلاب خلال الفتره لتصل الكثافه فى المرحلة الابتدائية الى حوالى 49 طالب/فصل, وارتفعت كثافه الفصول بمعدل اكثر سبعة طلاب خلال الفتره لتصل الكثافه فى المرحله الاعداديه 45 طالب/ فصل, اما المرحلة الثانويه فقد ارتفعت كثافه الفصول بمعدل بحوالى خمسة طلاب خلال الفتره لتصل وصلت كثافه الفصل 40 طالب/ فصل وذلك عن العام 2019/2018. لتتسع الفجوة بين واقع المدارس المصرية من حيث الكثافة وبين الأهداف التعليمية التي تسعى الدولة لتحقيقها, فقد ارتفعت كثافة الفصول في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة بناء وإضافة المزيد من الفصول ويرجع ذلك الى ان معدلات نمو الفصل الدراسيه اقل من معدلات نمو الطلاب, حيث ارتفع معدل زياده الفصول الدراسيه خلال الفتره للمرحلة الابتدائيه بمعدل 21.3% فى حيت تقدر الزياده فى اعداد الطلاب خلال الفتره بحوالى 39%, وكذلك الوضع لم يكن أفضل بالنسبة للمرحلة الاعداديه والثانويه .

مع ملاحظة ان المتوسط العام لكثافه الفصول سواء على مستوى المرحلة او على مستوى متوسط جميع مراحل يخفي تباينات كبيرة, فعلى سبيل المثال التحليل على مستويات إدارية أدني كالمديرية يكشف ارتفاع حدة مشكله كثافة الفصل الدراسى فى محافظات الجيزة والإسكندرية والقليوبية والغربية والفيوم، حيث ان متوسط الكثافة في المحافظات الخمس المذكورة تخطى المتوسط الإجمالي في المدارس الابتدائية والإعدادية 44 طالب/ فصل دراسى ، حيث بلغت كثافه الفصل الدراسى 52 طالبًا في محافظتي الفيوم والإسكندرية، وفي الجيزة بمتوسط 56 طالبًا لكل فصل. أما فيما يتعلق بالمدارس الإعدادية، فقد بلغ المتوسط العام على مستوى الجمهورية 41 طالبًا، ولكنه تخطى 49 طالبًا في محافظات الفيوم والغربية والقليوبية، في حين بلغ أعلى قيمة له في محافظة الجيزة بمتوسط أكثر من 51 طالبًا لكل فصل من فصول المرحلة الإعدادية. فى المقابل تقل الكثافه فى المحافظات الحدوديه مثال جنوب سيناء حيث يقل متوسط الكثافة فيها عن 20 تلميذًا /الفصل.

كما تتفاوت حدة كثافة الفصول بين الريف والحضر فنجد مشكلة تعدد فترات الدراسة بالمدارس اكثر بروزا فى الريف , حيث ضم الريف نحو 71.3% من عدد المدراس الابتدائية الى تعمل فترتين او اكثروتضم تلك المدراسى والى 64.5% من اعداد الفصول و 61.9% من التلاميذ , مما يؤكد ان الريف فى امس الحاجه الى التوجه للتحفيف من حدة مشكله الكثافه الطلابيه فى الفصول الدراسية.كما ان كثافه الفصول فى التعليم الثانوى التجارى والزراعى اكبر منها فى التعليم الثانوى العام والصناعى.

ومن ثم يجب مراعاة تلك التباينات عند توجيه الحلول اللازمة لعلاج مشكله تضخم كثافه الفصول . كما كما يجب الأخذ فى الحسبان بعد اخر للتباين وهو تباين كثافه الفصل الدراسى من مرحلة تعليميه لاخرى حيث تأتى فى المقدمة المرحله الابتدائيه تليها المرحله الاعداديه والثانويه على الترتيب كذلك سوف نجد تباين فى كثافه الفصل الدراسى داخل المرحله الثانويه ما بين الفصل الدراسى فى الثانويه العامه والثانويه الفنيه. [1]

واجمالا لما سبق, إن ارتفاع كثافة الفصول الدراسية في المدارس المصرية ما زالت تمثل عائقًا ومشكلة تتفاقم حدتها مع الوقت مما يمثل عائق أمام تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة, حيث ارتفاع كثافة الفصول تؤثرعلى فرص الطالب في الفهم والاستيعاب مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والتسرب من التعليم والعديد من المشكلات الاخرى المرتبطة بالعملية التعليمية ككل.

[1] الجهاز المركزي للتعبئة, العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.
وزارة التربيه والتعليم,الادارة العامة للمعلومات والحاسب الألى, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متقرقه من 2005-2018

ثالثا- تطور نصيب المدرس من التلاميذ.

يُعتبر المعلم محور العملية التعليمية ومركزها الرئيس، إذ إن جميع العوامل المساندة له كالمنهج والطلبة والكتاب وغيرها لا تستطيع التأثير أو تطوير مسيرة التعليم دون أن تمر بالمعلم, ويَعرف مؤشر نصيب المدرس من التلاميذ بانه متوسط عدد التلاميذ لكل معلم فى مستوى تعليمى معين فى عام دراسى محدد, ويستخدم هذا المؤشر فى قياس مستوى مدخلات الموارد البشريه من حيث عدد المعلمين بالمقارنه باعداد التلاميذ, وتؤكد الدراسات أنه كلما انخفض نصيب المدرس من التلاميذ انعكس ذلك على التحصيل الدراسى والوصول الى مخرجات تعليم جيد.

ويوضح الجدول رقم 13 تطور نسبه الطلاب لكل مدرس حسب مراحل التعليم قبل الجامعى خلال الفتره (2005- 2018), ويعكس ذلك المؤشر تفاوتا كبير بين المراحل التعليمية المختلفه حيث يصل الى اقصاه فى مرحلة التعليم الابتدائى بمتوسط عام للفتره يقدر ب 26.3 تلميذ/ مدرس وان النسبه لتلك المرحله تأرجحت خلال الفتره ما بين 24.9 - 27.9 ولم يكن هناك تحسن خلال الفتره بل تدهور لتصل النسبة الى 27.4عام 2019/2018 ويمكن ارجاع ذلك الى ان نسبه الزياده السنويه لتلاميذ المرحلة خلال الفتره بلغت حوالى 2.9% وهى اكبر من معدل الزياده السنويه فى معلمين المرحلة والتى بلغت 2.2%, مما يشير الى وجود فجوه بينهما تتطلب التدخل التخطيطى لحلها.

اما بالنسبه لمرحلة التعليم الاعدادى فقد سجل مؤشر نصيب المدرس من التلاميذ 14.3 مدرس/ طالب فى 2006/2005, واخذت تلك النسبه فى التزايد حتى بلغت 19.2 طالب/ مدرس فى عام 2019/2018. بمتوسط عام للفتره 17.8 طالب / مدرس, ويرجع تدهور المؤشر الى نفس السبب السابق الاشاره اليه بالمرحلة الابتدائيه حيث تزايد اعداد التلاميذ بمتوسط سنوى خلال الفتره بلغ5.2% بينما تزايد اعداد المدرسين خلال الفتره كان بمتوسط سنوى اقل وبلغ 2.2%. [1]

جدول 13- تطور نصيب المدرس من التلاميذ حسب مراحل التعليم قبل الجامعى الحكومى خلال الفتره (2005- 2019)

	مرحلة التعليم الابتدائى	مرحلة التعليم الاعدادى	مرحلة التعليم الثانوى العام	مرحلة التعليم الثانوى الصناعى	مرحلة التعليم الثانوى الزراعى	مرحلة التعليم الثانوى التجارى	مرحلة التعليم الثانوى الفندقى
2005	26.5	14.3	12.2	7.8	12.7	16.6	-
2006	26.8	14.6	11.7	9.9	13.5	17.9	-
2007	27.4	17.9	8.4	7.9	10.6	14.2	-
2008	27.9	18.7	8.7	7.6	9.4	12.9	-
2009	27.2	18.3	8.8	7.2	9.0	12.7	-
2010	26.1	18.7	12.3	8.9	11.0	15.8	-
2011	25.6	18.4	13.7	9.0	12.9	18.8	-
2012	25.2	17.8	13.6	8.9	12.9	17.7	-
2013	25.1	17.8	13.9	8.6	12.5	17.4	-
2014	24.9	18.0	14.5	8.4	12.3	17.0	22.7
2015	25.4	18.3	14.8	8.8	13.7	16.7	23.7
2016	26.3	18.6	15.5	9.2	15.3	17.4	22.9
2017	26.6	18.3	15.9	9.5	15.9	17.5	22.3
2018	27.4	19.2	16.5	9.4	16.9	18.7	22.6
المتوسط العام	26.3	17.8	12.9	8.7	12.8	16.5	22.8

المصدر: من إعداد الباحثه استنادا إلى بيانات أعداد الطلاب وأعداد المدرسون الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة, العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

وزارة التربيه والتعليم, مركز معلومات وزارة التربيه والتعليم, كتاب الاحصاء السنوى , سنوات متفرقه

http://emis.gov.eg/annual_book.aspx?id=400

[1] النسب محسوبه من خلال الباحثه استنادا إلى بيانات أعداد الطلاب وأعداد المدرسون الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة, العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة. وزارة التربيه والتعليم,الادارة العامة للمعلومات والحاسب الألى, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متفرقه من 2005-2018

اما التعليم الثانوى, فالنسبه منخفضه بشكل ملحوظ وقد احتوت على تفاوتات كبيرة بين الثانوى العام والفنى بانواعه المختلفه, فقد احتل التعليم الثانوى التجارى المرتبه الاولى من حيث نسبه التلاميذ/ المعلم والتى تراوحت ما بين 14-19 تقريبا خلال الفتره بمتوسط عام 16.5 طالب/مدرس, يليه كلا من الثانوى العام والزراعى بنسب متقاربه تتراوح ما بين 8-17 تقريبا خلال الفتره, بمتوسط عام 12.9, 12.8 تلميذ/ مدرس لكلا من الثانوى العام والتجارى على الترتيب, ويأتى اخير التعليم الثانوى بنسب تتروح ما بين 7-10 تلميذ/ طالب خلال الفتره بمتوسط عام 7.8 تلميذ لكل طالب .

كما امتد التفاوت فى قيمة المؤشر بين المحافظات, حيث يمكن تقسيم محافظات مصر الى :محافظات ارتفعت فيها قيمه المؤشر عن 30 تلميذ/ مدرس لاجمالى المراحل وهى الجيزه والقاهرة والغربية, بينما سجلت سبع محافظات هى الاسكندرية, المنوفيه البحيره, المنوفيه, القليوبيه, الشرقيه, الفيوم, بنى سويف نسبه تتراوح بين 25-30 تلميذ/ مدرس, وذلك مقابل متوسط عالمي 23,4, بينما سجلت بعض المحافظات نسب منحفضة مثال الوادى الجديد 6.8 تلميذ/ مدرس فقط. مما يعطى مؤشرًا إلى أن المشكلة ليست عجز معلمين فقط، ولكنها مقترنة بسوء توزيع للمعلمين، ولا شك ان تباين نصيب المدرس من التلاميذ ينعكس على تباين جودة الخدمة التعليمية المقدمة.[1]

كما إن البيانات الاحصائيه تشير الى ارتفاع نسبه المدرسين غير التربويين من النسبه الاجماليه ففى المرحله الابتدائيه بلغت النسبة حوالى 12% , و فى المرحلة الاعداديه حوالى 15%, اما المرحله الثانويه فالنسبه تراحت بين 20% فى الثانوى العام الى 35% فى الثانوى الفندقى وهو ما يقلل من كفاءه الخدمات التعليميه المقدمه خاصة في ظل برامج تنمية مهنية ضعيفة.[2]

فقد أثبتت إحدى الدراسات التي أُجْرِيت في ولاية تينيسي (TENNESSEE) الأمريكية، أن السبب الرئيسي في تغيير مستوى تعلُّم الطلاب واستيعابهم للمعارف هو جودة أداء المعلمين .فعند وضع طفلين بسن 8 سنوات، مُتوَسِّطَيْ المستوى التعليمي في قسمين مختلفين،أحدُهما يدَرسُ لهُ معلم ذو مستوى مهني عال، وآخر مستواه متدني، فإن النتائج مردودهما يتباعدان بنسبة 50% خلال ثلاث سنوات[3] .

ومن ثم يجب الاخذ فى الحسبان أن الزياده فى نسبه التلاميذ الى المعلم تؤدى الى حدوث خلل فى ادارة النظام التعليمى وتقلص حجم الانشطه الموجهه للطلاب من المعلم نظرا لارتفاع الكثافه الطلابيه بالنسبه له, ومن ثم يجب الاخذ فى عين الاعتبار تحسين تلك النسب بما يساهم من الارتقاء بالخدمات التعليميه مع الاخذ فى الحسبان التفاوتات سواء ما بين المراحل التعليميه او التفاوتات على المستوى الجغرافى على مستوى محافظات الجمهورية. وذلك من خلال زياده اعداد المعلمين بنسب اعلى من الزياده السنويه للطلاب فى المراحل التعليميه والمناطق الجغرافيه التى تعاننى من تدهور ذلك المؤشر, اما بالنسبه للمراحل التعليميه والمناطق التى لا تعانى مشاكل فى التكدس الطلابى لكل مدرس فيجب ايضا ان يراعى زياده اعداد المعلمين سنويا بما يتماشى مع الزياده السنويه للطلاب وبما يحافظ على تلك المعدلات من التدهور ويرفع منجودة العمليه التعليميه .

وإجمالا لما سبق عرضه عن واقع التعليم قبل الجامعى نجد أنه على الرغم من التحسن الواضح فى الجانب الكمى للتعليم قبل الجامعى والطاقة الاستيعابية للقطاع, الا انه بمراجعة الوضع الراهن ودراسة وتحليل أهم مؤشرات أداء التعليم قبل الجامعى خلال الفتره 2000- 2018 إتضح أن منظومة التعليم قبل الجامعى تعانى العديد من المشكلات والتحديات (الكمية, النوعية) والتى توثر سلبا على كفاءة أداء وجودة التعليم قبل الجامعى والتى تؤدى بالتبعية الى تدهور ترتيب مصر التنافسى بصفه عامة وترتيبها التنافسى للتعليم الاساسى بصفه خاصه. [4]

---

[1] وزارة التربيه والتعليم,التعليم المشروع القومى لمصر, الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014-2030

[2] وزارة التربيه والتعليم, مركز معلومات وزارة التربيه والتعليم, كتاب الاحصاء السنوى ,2019/2018, ص35.

[3] J. Reeve, "Why teachers adopt a controlling motivating style toward students and how they can become more autonomy supportive." *Educational Psychologist*, 44, 159-175, 2009.

[4] الكفاءة الإنتاجية : يقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المرجوة منه . والتى تصنف الى كفاءة داخلية, وكفاءة خارجيه. وتعني الكفاءة الداخلية تعظيم العائد أو المخرجات عند مستوى محدد من الموارد أو المدخلات والتى تنقسم الى كفاءة داخلية كمية, وكفاءة داخلية نوعية. أما الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي فتعني قدرة النظام التعليمى على الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والكيف المناسبين وفي الوقت المناسب.

ومن خلال التحليل السابق يمكن التـأكيد على أن هناك العديد من العوامل التي أحدثت تـأثيرا علـى قيمـة الترتيب التنافسى العالمى للتعليم فى مصر, بعض هذه العوامل يتعلق بكفاءة النظـام التعليمـي من حيث معدلات الأمية، ومعدلات التسرب من التعليم، وكثافة الفصول ونسبة الطلاب لكل معلم. وبعضـها يتعلق بالسياسه الانفاقيه الموجهه النظام التعليمي ومدى كفايتها ومدى كفاءه وعدالة تخصيصها.

لذا فإن اى استراتيجيات لتنميه أداء التعليم قبل الجامعى فى مصر يجب أن تبدا من التعامل مع تلك المشكلات وصياغه الآليات التى مش شأنها ازالة تلك المعوقات, وهو ما سوف يتناولـه المبحث الثالث والاخير من البحث.

المبحث الثالث: الأليات والسياسات المقترحة لعلاج مشكلات التعليم قبل الجامعى وتعزيز الترتيب التنافسى للقطاع .

تناول البحث فيما تقدم بالشرح والتحليل تطور مؤشرات التنافسيه الدوليه لقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر خلال الفتره 2005-2018 وكذلك دراسة واقع القطاع من خلال دراسه وتحليل مؤشرات اداء القطاع سواء المتعلقه بسياسه مخصصات الانفاق العام الموجهه للقطاع وكذلك تحليل تطور عدد من المؤشرات الفرعيه المرتبطه بتطور الكفاءه الكميه والنوعيه للقطاع, والتى تم من خلالها تم رصد عدد من نقاط الضعف والمشكلات التى يعانى منها القطاع والتى ساهمت فى تدهورالترتيب التنافسى لمصر.

وفى ضوء ما تم رصده سابقا من مشكلات ومعوقات تواجه القطاع سوف نتناول فيما يلى طرح لعدد من الاليات والسياسات والتى يمكن ان تسهم فى الارتقاء بأداء القطاع ومن ثم تحسين االترتيب التنافسى له .

اولا – الاليات والسياسات التى من شأنها تعزيز الجانب التمويلى ومخصصات الانفاق على التعليم قبل الجامعى.

أ- تنويع التمويل وصيغ الاستثمار الحديثة في التعليم العام:

يكتسب العمل على تقليص الأعباء التمويلية الملقاة على عاتق الموازنة العامة لتمويل التعليم العام من خلال تنويع وتطوير آليات التمويل الخاص والأهلي أهمية قصوى خاصة في إطار تنامي عجز الموازنة وضرورة البحث عن تعويض للدور الحكومي التقليدي في تقديم الخدمات التعليمية واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والأهلي لقيادة القطاع التعليمي سعياً لاستيفاء معايير الكفاءة الاقتصادية والجودة التعليمية، وتوجه الدور الحكومي أكثر نحو الإشراف والرقابة . كما أن تنويع التمويل وصيغ الاستثمار الحديثة في التعليم العام تمثل ركيزة أساسية في خلق منافسة داخلية تسمح بتحسين حوكمة القطاع والتوجه نحو المناهج التعليمية الحديثة مما يساعد على تجويد مخرجات التعليم بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر الإستراتيجية لعام 2030. ويقترح البحث فى ذلك الصدد ما يلى :

1- استعمال صيغ التمويل الجماعي:

حيث يمكن اللجوء إلى صيغ مبتكرة لتمويل مشروعات حكومية أو حتى خاصة لإنشاء المدارس الجديدة عوضاً عن اللجوء إلى القطاع المصرفي التقليدي من خلال اعتماد صيغ التمويل الجماعي على غرار أسهم التمويل الجماعي وقروض التمويل الجماعي والتمويل الجماعي المبني على المكافأة . ويتمثل التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الحكومية والخاصة من خلال جمع الأموال من عدد كبير من المواطنين عادة من خلال الإنترنت أو من خلال القطاع المصرفي أو الأسواق المالية من خلال اكتتاب عام لطرح أسهم أو سندات . كذلك نجد التمويل الجماعي المبني على المكافأة بمعنى التبرع مقابل تلقي مكافأة عينية وليست مالية يمكن أن تتمثل في منحة دراسية للأبناء في المدارس قيد الإنشاء.

ويمكن طرح العديد من هذه التوليفات التمويلية لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية فى مصر ويبقى اختيار المزيج التمويلي المناسب رهناً بنمط الأطر التشريعية والتنظيمية السائدة. كل ذلك في ضوء محدد أساسي وهو مدى اللامركزية والمرونة في الترتيبات التشريعية والإجرائية الداعمة من جهة لتوجه القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام، والضامنة من جهة أخرى لمعايير الجودة والتقويم المستقل لخلق المنافسة المنشودة وتجويد نوعية التعليم.[1]

وفى صدد ذلك يوصى البحث أيضا, بتوفير الدعم الحكومى للمباردات من القطاع الخاص, كتخصيص أراضى في المدن الجديدة بأسعار يراعى فيها الهدف من الاستثمار, أو كنسبة من تكلفة تشغيل لبعض المدراس التي تستوفى شروط معينه مثل تخفيض نسبه أعداد الطلاب إلى المدرسين وتخفيض كثافة الفصول, وغيرها من جوانب كفاءة العملية التعليمية.

---

[1] لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى :

- أحمد محمد نبوى حسب النبى, أفضل الممارسات الاوروبيه فى مجال تمويل التعليم قبل الجامعى : المملكة المتحدة دراسة حالة, مجلة العلوم التروبيه, جامعة القاهرة, كلية الدراسات العليا للتربية, مج25,ع2, 2017, ص454-460.
- Allen R.Poul, Understanding school financial dicisions, London: Deparatment of eduction.
- OECD, Advancing National Strategies for Financial Education,2013 pp 54-58. https://www.oecd.org/finance/financial-education/G20_OECD_NSFinancialEducation.pdf

2- خصخصة الأصول أو الإدارة والخدمات التعليمية:

تعتبر هذه الآلية حلاً سريعاً لتوسيع دور القطاع الخاص، من خلال خلق شركات استثمارية ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص والمواطن من خلال صيغ التمويل الجماعي، في ظل برنامج وطني لخصخصة جزء من المدارس الحكومية، موزعة حسب المناطق التعليمية المستهدفة، بحيث تحافظ على التوازن الجغرافي والنوعي بين المدارس الحكومية والمدارس المخصخصة. ولتفادي عدد من المحاذير المتعلقة بخصخصة أصول هذه المدارس، يُوصَى بالتوجه أكثر نحو خصخصة الإدارة وبعض الأنشطة التعليمية المختارة في مدارس التعليم العام كمدخل إضافي لتوسيع دور القطاع الخاص في التعليم، مع إعطاء الأولوية للمجالات والأنشطة الأكثر انعكاساً على جودة العملية التعليمية ورفع نوعية مخرجاتها، مثل خصخصة الإدارة التعليمية وهو ما يساعد على خلق صيغة جديدة مشتركة لمدارس حكومية يديرها القطاع الخاص ويبقى ضمان نجاح وفعالية هذه الآلية منوطاً بمستويات المشاركة بين الشركاء لضمان الحصول على مخرجات تلبي تطلعات كافة الشركاء وتهيئ المقومات الأساسية لتنمية ذلك الدور وكذلك ضمان استدامته.[1]

3- القسائم Vouchers أو المنح Scholarships

والقسيمة هي شهادة تمثل التمويل الحكومي للطالب في المدرسة التي يختارها الطالب أو الولي, وتعمل على تأمين جزء من تكلفة التعليم بالمدارس الخاصة أو المدارس الحكومية التي يديرها القطاع الخاص بحيث تتكفل العائلة بالجزء المتبقي. ومن ثم يجدر العمل على وضع جملة من التدابير والمعايير الشفافة لآلية القسائم تحت إدارة هيئة وطنية مستقلة تضمن مستوى من الربحية التنافسية للمدارس الخاصة من جهة وتضمن جودة التعليم من جهة أخرى، بالإضافة إلى ضمان النفاذ إلى تعليم ذي جودة لكل المواطنين سواء توجهوا إلى المدارس الخاصة أو بقوا في المدارس الحكومية. من بين هذه المعايير ضرورة ربط المنح أو القسائم بمستوى الطالب المادي وباختبار لأهلية الطالب المعرفية.

ويمكن النظر كذلك إلى نظام تكميلي من خلال قروض تعليمية ميسرة، يساهم فيها القطاع المصرفي وتحت إشراف البنك المركزي، لتغطية رسوم الدراسة للطلبة المستفيدين جزئياً من نظام القسائم والمنح مع اشتراط تسديد تلك القروض بعد فترة معينه من تخرجه أو عند حصوله على وظيفة آمنه حيث تمثل نسبة الطلبة المستفيدين من القروض التعليمية الميسرة في الولايات المتحدة على سبيل المثال70% ويسمح هذا النظام المتكامل بإعطاء فرصة لشريحة أوسع من المجتمع في المفاضلة بين المدرسة الحكومية والخاصة على أساس تنافسي يتم تضمينه من خلال المعايير التعاقدية والشفافة بين السلطات الرقابية والمدارس الخاصة.[2]

مع ملاحظة أن نجاح صيغ المشاركه والتمويل السابقه يتطلب وجود مؤسسات جادة مسؤولة عن التخطيط والقياس والتقويم والتمويل بما يضمن تحقق المنافسة المأمولة بين المدارس الحكومية والخاصة، وهي المنافسة الضرورية لتعزيز نوعية مخرجات التعليم عموماً .لذلك يبقي نجاح كل هذه البدائل التمويلية الداعمة لدور التمويل الخاص رهنا بتطوير الإطار التشريعي بالشكل الذي يضمن التنظيم الواضح والمحدد والعادل لكافة مستويات العلاقات بين المدارس الخاصة والقائمين عليها من جانب، والدولة والمجتمع من جانب آخر، بالإضافة إلى توفير الحوافز المناسبة للقطاع الخاص لتحقيق أرباح تنافسية تضمن استمرارية نشاطه وتوسيع دوره.

[1] حمد محمد نبوى حسب النبى, أفضل الممارسات الاوروبيه فى مجال تمويل التعليم قبل الجامعى : مرجع سابق, 2017, ص462.
- المركز المصري للدراسات الإقتصادية, المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات التعليمية, ورقه عمل رقم 139, 2008
[2] OECD, Advancing National Strategies for Financial Education,op cit, 2013

ب- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال ما يلى :

لرفع كفاءة الانفاق العام على التعليم من الاهميه تعديل طرق تخصيص ذلك الانفاق بين الإنفاق الجاري والاستثماري بحيث يواكب المعايير الدولية السائدة في مستويات الإنفاق الرأسمالي والجاري بما يسهم في تطوير المرافق والبرامج والمناهج وتحسين الكادر التدريسي وتنمية قدرات ومهارات التلاميذ كمدخل أساسي لتطوير كفاءة أداء ومخرجات العملية التعليمية, وفى هذا الصدد يقترح البحث ما يلى :

1- تمويل التعليم قبل الجامعى وفقا لمنهجية المعادلات [1]

من أبرز الاتجاهات الحديثه فى تمويل التعليم هو التمويل وفقا للمعادلات, حيث يتم وضع اوزان نسبيه للتمويل الحكومى للتعليم, وتاخذ الاوزان النسبيه فى الاعتبار عدة عوامل منها الحاله الاجتماعية والاقتصادية للتلميذ, وكون التلميذ من ذوى الاحتياجات الخاصه ام لا, وكذلك وجود المدرسه فى الاحياء الفقيره او العشوائيه ام لا, حيث وفقا لهذا الاتجاه يتم زيادة ميزانية التعليم بناء على عدة مؤشرات تتصل بالحرمان الاقتصادى والتاخر الدراسى وغيرها. وهو اتجاه يهدف الى تحقيق مبادىء الكفاءة وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

2- ترشيد المصروفات الدراسية :

وأهم ما يتعلق بترشيد المصروفات الدراسية هو إعادة النظر فى مجانيه التعليم للتركيز على الطلاب غير القادرين, مع توفير فرص ومنح تعليمية منخفضة التكلفة للطلاب المتفوقين والموهبين, كما يمكن تطبيق الرسوم بمعدلات تمييزيه يراعى فيها البعد الاجتماعى والاقتصادى لاسر الطلاب, من خلال الاستعانه بالاحصائيات السكانيه فى التصنيف الجغرافى للمناطق السكنيه على حسب المستوى الاقتصادى ومن ثم يمكن تطبيق الرسوم بشكل تمييزى يتختلف من الريف للحضر ويختلف داخل الحضر أو الريف من منطقه لاخرى على اختلاف المستوى الاقتصادى لتلك المناطق, كذلك وإلغاء المجانية بالنسبة للطالب الراسب, فالدولة التى توفر التعليم للجميع وتعمل على تحقيق تكافؤ الفرص ليست مطالبة بتعليم الطالب المهمل على نفقتها مره أخرى.[2]

3- تطوير أساليب المتابعة والتقييم والرقابة المالية على الإنفاق الحكومي الموجه للتعليم:

توضح الممارسات الدولية وجود مجموعة من المداخل أو الأساليب الممكن الاستعانة بها لتحسين مستويات الكفاءة في التمويل العام، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة داخل المؤسسات التعليمية. وفي ذات الإطار يجدر العمل على تطوير أساليب المتابعة والتقييم والرقابة المالية على الإنفاق الحكومي الموجه للتعليم كأداة عملية لرفع كفاءة هذا الإنفاق، وذلك ضمن إطار التقييم الدوري لجدوى الإنفاق الحكومي على التعليم، بما يتجاوز المؤشرات الكمية التقليدية ليتم التركيز على المعيار النوعي, وقد يلعب نظام معلوماتي متخصص دورا هاماً في هذا المجال. [3]

4- إعادة تخصيص الموارد بين مراحل التعليم العام المختلفة والتعليم العالي:

تتيح هذه الآلية إعادة توجيه الموارد المحررة على مستوى أي مرحلة تعليمية وخاصة التعليم العالي إلى مراحل تعليمية أخرى حسب الأولويات. ويتيح النظام المعلوماتي المتخصص القدرة على تحديد المجالات ذات الأولوية على مستوى المراحل أو المناطق أو المدارس أو المؤسسات الجامعية للحصول على تلك الموارد المحررة. حيث أكدت إحدى الدراسات على ان مجانية التعليم العالي في مصر أدى إلى مستوى أعلى من عدم العدالة في النفاذ إلى التعليم العام بحكم ضعف الإنفاق، وهي الحالة المعاكسة في الأردن الذي توجه إلى تكريس كل جهوده الإنفاقية للتعليم العام قبل الجامعى بحكم عدم مجانية التعليم العالي وتوجيه أغلب موارده نحو النهوض بالتعليم العام، بالاعتماد على منح دراسية توجه للشرائح الأفقر لتغطية تكلفة التعليم العالي وتحميلها للشرائح الأغنى بشكل كلي مما يسفر عن عدالة أكبر في النفاذ إلى التعليم الأساسي وكذلك بشكل ملائم إلى التعليم العالي.[4] كما أشارت دراسة أخرى الى أن

---

[1] جيهان محمد مجدى, مصادر تمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر, رساله ماجستير, جامعة بنها, كليه التربيه, 2018, ص 120-122

[2] عبدالله مغرم الغامدي, أليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسى بسلطنة عمان فى ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية, مجلة كليه التربية, جامعة الازهر, 4168, 2016, ص 690-693.

[3] نادية فاروق محمود سلومة, تفعيل الدور الرقابى لوزارة التربيه والتعليم, مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية, ع10, 2018, ص187-190

[4] Caroline Krafft and Halimat Alawode, 2016, Subsidizing Inequality: Policy and Higher Education in the Middle East and North Africa, Policy Perspective n 20, ERF.

مستوى الإنفاق على التعليم العالي ومجانية التعليم العالي في مصر يمكن أن تعتبر دعماً لشرائح مجتمعية على حساب نفاذ شريحة أعرض من الشرائح الأفقر إلى التعليم الأساسي وهو ما ساعد على تثبيت معدلات القيد والأمية في مستويات دون المتوسط الدولي.[1]

5- نحو صيغة متوازنه بين المركزيه واللامركزيه فى إدارة التعليم قبل الجامعى:

يعتمد تمويل التعليم فى مصر على هيمنه السلطات المركزيه فى تخصيص ميزانيات التعليم وتحديد بنود الانفاق, وتعنى اللامركزيه نقل السلطات والصلاحيات من المستويات المركزيه الاعلى الى المستويات المحلية الادنى الاكثر تخصصا وقد تناولت العديد من الدراسات مزايا الانتقال الى اللامركزية.[2] كما تشير الخطة الاستراتيجية القوميه 2014-2030 لاصلاح التعليم قبل الجامعى الى ان ضخامه منظومة التعليم فى مصر تستلزم التحرك نحو اللامركزيه وذلك للمساهمه فى تحقيق التغييرات النوعية فى العملية التعليمية. [3]

ولتقليل حدة المركزية يمكن التدرج في تنمية دور المناطق التعليمية في تمويل بعض أنشطة التعليم العام، وذلك وفقاً لقدراتها وطاقاتها المتاحة، عبر تمويل عدد من الأنشطة التعليمية مثل أنشطة النقل أو طباعة الكتب المدرسية، أو توفير المقاصف المدرسية، أو توفير المستلزمات الخاصة بالعملية التعليمية ذاتها. ويمكن البدء في تفعيل هذا النظام من خلال عدد محدود ومختار من المدارس وهو ما يتطلب بدوره تطوير الدور المجتمعي لمساندة النهوض بالعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العام، بما يدفع بتنافسيتها في مواجهة المدارس الخاصة لاسيما الدولية.

كما اتجهت العديد من الدول مثال الولايات المتحدة, نيوزيلاندا, كمبوديا, اندونسيا وتايلاند والفلبين فى الأونه الاخيرة الى مزيد من اللامركزيه فى إدارة تعليمها, وجعل المدرسه وحدة إدارية قائمة بذاتها. تعمل تحت قيادة واعية وتصنع قرارتها بحريه واستقلالية, مع مشاركة الأباء وأعضاء المجتمع المحلى فى صنع القرارات .

مع مراعاه ان التحول للامركزيه يجب أن يتم فى ظل ضوابط تشريعيه ورقابيه صارمة من الدولة حتى لا يساء استخدام السلطات الممنوحه من قبل الدوله, كذلك تعزيز فهم واستيعاب الاطراف المعنيه من خلال عقد الدورات التدريبيه لمديرى المدراس لتأهيلهم وإعدادهم للقيام بدورهم القيادى داخل المدرسة, مع وضع اللوائح والقوانين الى من شأنها تحديد المسؤوليات والسلطات المترتبه على اللامركزيه, مع العمل على نشر ثقافه اللامركزية فى إدارة التعليم والجودة فى جميع المدارس سواء من خلال وسائل الاعلام المختلفه او ندوات تدريبيه ومجتمعية للتعريف بأهميه اللامركزيه فى ادارة التعليم قبل الجامعى.

6- تطوير مفهوم المؤسسات التعليمية المنتجة:

يرتكز هذا المفهوم على إمكانية استغلال الأصول المادية بشكل دائم أو مؤقت لمؤسسات التعليم العام, بالإضافة إلى توظيف بعض الأنشطة المدرسية في مجالات الصناعات الحرفية والمنتجات اليدوية أو الأعمال الفنية، لتوليد دخول إضافية، أو الحصول على بعض عقود الامتياز للإعلان أو للترويج لمؤسسات الأعمال، لاسيما على مستوى المجتمعات المحلية. وتبدو هذه الصيغ ملائمة جداً للمدارس المهنية والصناعية والتجارية التي يتميز بها النظام التعليمي المصري والتي قد تزيد قدرتها على استقطاب واستيعاب التلاميذ إذا ما تطورت فيها مثل هذه الأنشطة المبتكرة والمولدة للدخل وذلك لأنها تسهم بشكل غير مسبوق في بناء وزرع ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب من خلال تطوير مهارات مهنية متخصصة ضمن الإطار التعليمي مما يزيد من فرصهم في دخول سوق العمل لاحقاً. وتسمح هذه المزايا التنافسية بزيادة العائد الخاص على التعليم للطالب مما يسمح بإرسال إشارات محفزة للمجتمع بفائدة هذا النوع من المدارس والتعليم المهني والمتخصص.[4]

---

[1] Ragui Assaadm, equality for all? Egypt's free public higher education policy reeds inequality of opportunity, policy perspective n 2, 2010

[2] سميحةعلى محمد مخلوف, متطلبات تطبيق اللأمركزيه بمرحلة التعليم قبل الجامعى فى ضوء اهداف الخطط الاستراتيجية للتعليم فى مصر, مجلو جامعة الفيوم للعلوم التربويه والنفسية, كلية التربية, ع9,ج2018, ص140-143

[3] معهد التخطيط القومى, تطوير التعليم الاساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة, 2018, ص 38-40.

[4] محمد عبد الحميد محمد, اليات الربط بين التعليم الثانوى الصناعى وإحتياجات سوق العمل, مجله كليه التربيه, جامعه الزقازيق, ع42 ,2002. - محمد عبد العزيزعيد, التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرين, المجلة المصرية للتنمية والتخطيط , مج8,ع2 , 2015.

ج- تقديم الحوافز الضريبية المناسبة للقطاع الخاص كحافز لدعم وتمويل التعليم قبل الجامعى .

تأكيداً على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تمويل التعليم قبل الجامعى, تقترح الدراسة فى ذلك تقديم حزمة من الحوافز الضريبية المناسبة للقطاع الخاص الذى يقوم بتمويل او بدعم التعليم قبل الجامعى كما يلي:

- إعفاء ما تنتجه ورش ومراكز التدريب للمدارس الفنيه من الضرائب على المبيعات, على أن يتم توزيع الوفر الضريبى الناجم, جزء منه يتم تقديمه كحافز للطلبة والجزء الباقى يوجه نحو التطوير والتحديث.
- إعفاء العدد وآلات والتجهيزات الرأسمالية - اللازمة لورش ومراكز تدريب الطلبة من ضريبة المبيعات وذلك سواء كانت مستورده أو مصنعه محليا, على أن ينص فى القانون على شرط الحصول علي شهادة الجودة خلال 5 سنوات وذلك كشرط لاستمرار استفادة المؤسسة التعليمية من تلك المزايا.[1]
- إهلاك العدد وآلات بالورش ومراكز التدريب التابعة للمنشاة التعليمية وفقا لطرق الإهلاك المعجل, بما يسمح بإهلاك الأصول الرأسمالية على فتره أقل من عمرها الإنتاجى وبما ينطوى عليه هذا الحافز من العديد من المزايا منها زيادة الإيرادات الصافية نتيجة خفض الضرائب المستحقة في السنوات الأولى من حياة الأصل الإنتاجى وكذلك تشجيع المنشاة على الإحلال والتجديد للآلات المستهلكة ضريبيا.[2]
- يعود ناتج تدريب الدارسين بالورش والمراكز الفنية بالمصانع إلى المصنع أو المشروع مع إعفاءه من ضريبة المبيعات.
- إهلاك العدد والالآت بالمصانع والشركات التي تفتح أبوابها لتدريب الطلبة وفقا لطرق الإهلاك المعجل بما يسمح بإهلاك الأصول الرأسمالية على فتره اقل من عمرها الإنتاجى وبما يحقق ميزه ضريبية تميز تلك الشركات والمصانع عن غيرها, وكذلك إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أصول المنشاة وذلك كاستثناء لما تنص عليه المادة رقم 33 من قانون 91 لسنه 2005.[3]
- زيادة النسبة المسموح بخصمها كتبرعات مدفوعة للمؤسسات التعليمية الخاصة الخاضعة للإشراف الحكومى عن 10% من صافى الإيراد السنوى للنشاط, طالما كانت تلك التبرعات مؤيده بمستندات "كاستثناء عن ما نصت عليه المادة 34 من قانون 91 لسنه 2005".على أن ترتبط تلك النسبة طرديا بمدى جوده العملية التعليمية لتلك المؤسسة .[4]
- إصدار التشريعات المحفزة لإتاحة فرص التدريب أمام الطلاب الموجودين ببيئتهم المحلية, كأن مثلا يتم الربط بين معدل الضريبة وحجم البرامج التدريبية التي يتبناها المصنع وبعدد المتدربين من الطلبة اللذين التحقوا بتلك البرامج .[5]

---

[1] تنص المادة (28) من قانون الضريبة العامة علي المبيعات رقم 11 لسنة 1991والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2005 على انه: يجوز بقرار من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص إعفاء بعض السلع من الضريبة في الحالتين الآتيتين: -الهبات والتبرعات والهدايا للجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية , - ما يستورد للأغراض العلمية أو التعليمية أو الثقافية بواسطة المعاهد العلمية والتعليمية ومعاهد البحث العلمي.
ومن نص المادة (28) يتضح أن الإعفاء من الضريبة العامة على المبيعات للمؤسسات التعليمية اقتصر على ما يستورد فقط للأغراض العلمية بينما ما يتم تصنيعه محليا فيخضع للضريبة.

Available online at http://www.salestax.gov.eg

[2] قانون الضريبة على الدخل, رقم 91 لسنه 2005 وتعديلاته ولائحته التنفيذية, مصلحة الضرائب المصرية.

Available online at http://www.incometax.gov.eg

وفقا للمادة (25) من قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنه 2005 : " يكون حساب الإهلاك لأصول المنشأة على النحو الآتى:
1- 5% من تكلفة شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد أو إعادة بناء أى من المبانى والمنشآت والتجهيزات وذلك عن كل فترة ضريبية.
2- 10% من تكلفة شراء أو تطوير أو تحسين أو تجديد أي من الأصول المعنوية التي يتم شراؤها، بما فى ذلك شهرة النشاط عن كل فترة ضريبية.
3- يتم إهلاك الفئتين التاليتين من أصول المنشأة طبقا لنظام أساس الإهلاك بالنسب المبينة قرين كل منها:
- الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات نسبة ٥٠ ٪ من أساس الإهلاك لكل سنة ضريبية.
- جميع أصول النشاط الأخرى نسبة ٢٥ ٪ من أساس الإهلاك لكل سنة ضريبية.
4- لا يحسب إهلاك للأرض والأعمال الفنية والأثرية والمجوهرات والأصول الأخرى للمنشأة غير القابلة بطبيعتها للاستهلاك .

[3] تنص المادة 33 من قانون رقم 91 لسنه 2005 على أن تحدد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة سنويا على أساس صافى الإيرادات, خلال السنة السابقة, ويشمل الإيراد من المهن غير التجارية التصرف في أيه أصول مهنية.

[4] تنص المادة 34 من قانون 91 لسنه 2005 على : يخصم من صافى الإيرادات المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من هذا القانون التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الإدارة المحلية والأشخاص الاعتبارية العامة أو التى تؤول إليها بما لا يجاوز صافى الإيراد السنوى ، وكذلك التبرعات والإعانات المدفوعة للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهرة لإشراف الحكومة ولمؤسسات البحث العلمى المصرية، وذلك بما لا يجاوز ١٠ % من صافى الإيراد السنوى , ولا يجوز خصم ذات التبرعات من أى إيراد آخر من الإيرادات المنصوص عليها فى المادة 6.

[5] يونس البطريق, المرسى السيد حجازى وأخرون, النظم الضريبيه, دار فاروس العلميه, 2009.

ثانيا- الاليات والسياسات التى من شانها تحسين مؤشرات الكفاءه الكميه والنوعية للتعليم قبل الجامعى:

1- لتطوير السياسة التعليمية يوصى البحث بالاتي:

- الربط بين السياسة التعليمية وسياسة التشغيل أو التوظف, الأمر الذى يتطلب ضرورة عمل توصيف دقيق للمهن وتحديد فعلى لإعداد ونوعية المهن المطلوبة حاليا ومستقبليا.
- إنشاء المراكز المتخصصة بالبحث العلمي التربوي, بما يساهم في وضع الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية, ووضع المناهج المناسبة للتعليم, على أن يتضمن المقرر الدراسى في مؤسسات التعليم العام ابتداء من المرحلة الإعدادية موضوعات تقنيه ومهنية تدرس إلزاميا للطالب وتستمر حتى المرحلة الثانوية مما يتيح فرصه أكبر أمام الطلاب لاختيار مجال الدراسة التالية سواء ثانوية مهنيه أو ثانوية أكاديمية (عامة) كما انه يساهم بصوره غير مباشره نحو تصحيح الصورة المشوهة للتعليم الفني, على أن يتم إنشاء قاعدة بيانات للطلاب بالمرحلة الجامعية وربطها بالرقم القومى, حتى يسهل متابعه السجل التعليمى للطلاب منذ التحاقهم بالعملية التعليمية .
- العمل على تغيير المواقف السلبية تجاه التعليم الفني والمتوسط ذات العلاقة بالموروث الثقافي والاجتماعي الذي يحط من قيمة العمل اليدوي والتطبيقي, ويمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل التنسيق بين مؤسسات التعليم المهني والفني وبين المؤسسات الإعلامية والثقافية بإلقاء الضوء على الأهمية الاقتصادية والعائد الفردى والاجتماعي للتعليم الفنى .
- التركيز في التعليم على طرق الاستكشاف والتفكير والبحث والابتكار مع تعديل أساليب التقويم المتبعة, مع زيادة الوقت المخصص للتدريب العملي, والربط بين التعليم النظري والتدريب العملي ومراعاة إدخال التخصصات التي تعتبر لمصر ميزه نسبيه مثل صناعة الزجاج "المعشق" والنجارة "الأرابيسك" والسجاد اليدوي والحلي والمجوهرات وغيرها من الصناعات التي في طريقها إلى الاندثار مما يوفر قدرات تصديريه لهذه الصناعات .
- التقويم المستمر للمدرسين والمشرفين للوقوف على نواحى الضعف والخلل لديهم, وتنظيم دورات تدريبيه موضوعيه وليست شكلية تساعدهم على تخطى نواحى الضعف, وعلى الجانب الآخر تجرى اختبارات موضوعيه وليست تقليديه لاختبار الطلاب المناسبين عقليا وجسمانيا لطبيعة التعليم المهنى.
- إيجاد نوع من الارتباط والتنسيق بين القائمين على تخطيط مناهج التعليم ورجال الأعمال وأصحاب المنشآت المختلفة. وزيادة عدد المشاركين في وضع مناهج التعليم لتشمل كل من المعلمين, الموجهين, رجال المال والأعمال, المؤسسات الخدمية, النقابات العمالية.

2- لحل مشكله العجز الناشئ في الهيئة التدريسية, يوصى البحث بما يلي :

- تحسين أجور المدرسين بقطاع التعليم حتى يكون ذلك حافز لاستقطاب العناصر الجيدة .
- الاستفادة من الخبرات في المصانع والمشروعات في دعم الهيئة التدريسية ولو في الجانب التطبيقي بحيث يتم تدريب المعلمين بها قبل وأثناء الخدمة مما يزيد من المهارات المكتسبة.
- التنسيق بين قطاع الصناعة والقطاع الخاص, فيما يتعلق بتخطيط وتطوير التعليم والتدريب والمناهج في المجالات التقنية, مما يوفر القناعة لدى تلك المشروعات على نوعية البرامج التي تعطى للدارسين في مؤسسات التعليم, ومن ثم كسب دعمها المادي, وقناعتها بتأمين فرص عمل للخريجين .

3- تطوير الإطار المؤسسي و التشريعي :

كذلك يوصى البحث أن تتكامل المقترحات السابقة مع تعديلات في البنية التشريعية والمالية والإدارية للقطاع التعليمي في مصر تدعم ما بدأه دستور 2014, فعلى سبيل المثال البدائل التمويلية الداعمة لدور التمويل الخاص والأهلي تبقى رهينة بتطوير الإطار التشريعي بما يضمن التنظيم الواضح والمحدد والعادل لكافة مستويات العلاقات بين المدارس الخاصة والقائمين عليها من جانب، والدولة والمجتمع من جانب آخر, مع اعداد حقيبة تشريعية او ورقيه تحتوى على كافة التشريعات التربوية التى يتم العمل بها . كما يوصى البحث بالعمل على مشاركة اساتذة الجامعه ومراكز البحوث والقائمين على الهيئة العامة لضمان جودة التعليم والاعتماد التربوى فى مراجعة واصدار وتعديل التشريعات التربوية.

المراجع

المراجع العربية

الكتب

- د.محمد حسنين العجمي، اقتصاديات التعليم: آليات ترشيد الانفاق التعليمي ومصادر تمويله، الدار الجامعية، 2007
- د.محمد محروس اسماعيل, إقتصاديات التعليم, مع دراسة خاصه عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة, الإسكندرية, دار الجامعات المصرية,2002.
- د.يونس البطريق, المرسى السيد حجازى وأخرون, النظم الضريبيه, دار فاروس العلميه, 2009 .

الرسائل العلمية

- محمد محفوظ محمد عبده, التعليم الفني والمهني والتنمية الصناعية في الجمهورية اليمنية, رسالة لنيل درجه الماجستير, قسم الإقتصاد, كليه التجارة_جامعة الاسكندريه,2000.
- محمود محمد رياض محمد, مشكلات التعليم الاساسى المرتبطة بالاداء, دراسة تطبيقيه على محافظة القاهرة, رساله ماجستير, معهد التخطيط القومى, 2016.
- منال محمود ابراهيم زكى, دراسة تقويمية لمشروع "مبارك كول", رسالة لنيل درجة الماجستير, كلية تربيه, جامعه الاسكندرية, 2008.

الدوريات والمؤتمرات العلمية والبحثية.

- د.أحمد محمد نبوى حسب النبى, أفضل الممارسات الاوروبيه فى مجال تمويل التعليم قبل الجامعى: المملكة المتحدة دراسة حالة, مجلة العلوم التربوية, جامعة القاهرة, كلية الدراسات العليا للتربية, مج25,ع2, 2017,ص440-482
- د.جيهان محمد مجدى, مصادر تمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر, رساله ماجستير, جامعة بنها, كليه التربيه, 2018, ص 115-150 .
- د.سميحةعلى محمد مخلوف, متطلبات تطبيق اللأمركزيه بمرحلة التعليم قبل الجامعى فى ضوء اهداف الخطط الاستراتيجية للتعليم فى مصر, مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربويه, كلية التربية, ع9, 2018,ص120-172
- د.عبدالله مغرم الغامدي, أليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسى بسلطنة عمان فى ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية, مجلة كليه التربية, جامعة الازهر, 4168, 2016, ص 690-693.
- د.فتحي مصطفى الزيات، أثر الإنفاق على التعليم على المحددات المعرفية للتنمية المستدامة :دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي على المؤشرات الدولية، مجلة العلوم التربوية والنفسية ،2013, مج14 ع 4 , ص ص12-65
- كامل حامد مغيث, تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية فى التعليم, مؤسسة الاهرام,2016, مج16, ع61, ص ص150 -196
- د.مجدى حسن محمد حسن, دور الاهتمام بالعمليات الداخلية فى تحسين جودة الخدمة بالتعليم قبل الجامعى, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, كلية التجارة, جامعة قناة السويس, 2018, مج9, ع4, ص 320-285
- د.محمد حسنين العجمى, متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمى للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعى بمصر, مجلة مستقبل التربية العربيه, م10, ع35, اكتوبر 2004.
- د.محمد عبد الحميد محمد, اليات الربط بين التعليم الثانوى الصناعى وإحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعيه الجديده في ضوء خبرات أحدى الدول, مجله كليه التربيه, جامعه الزقازيق, ع42 ,2002.
- محمد عبد العزيزعيد, التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرين, المجلة المصرية للتنمية والتخطيط , المجلد الثامن العدد الثاني 2005.
- د.نادية فاروق محمود سلومة, تفعيل الدور الرقابى لوزارة التربيه والتعليم, مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية, ع10, 2018, ص145-200
- د.نورى منير, تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية, مجلة إقتصاديات شمال افريقيا, العدد4, ص15-56.

النشرات والتقارير الرسمية

- بالجهاز المركزي للتعبئة, العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:الأمية فى مصر(آليات وأساليب التصدى لها), الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, القاهرة, ديسمبر,2004.
- الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, التوزيع النسبى والعددى للسكان المصريين , تعداد2017.
- الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, الكتاب الاحصائى السنوى – التعليم, 2019.
- الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء, أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والإستهلاك , 8 201.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، 2019/2018.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشات 2017, أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي 2017، الباب الحادي عشر: التعليم.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب مصر في أرقام، فصل التعليم، 2018 .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق, أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق, أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017, ص69
- الجهاز المركزي للتعبئة, العامة والإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.
- المجلس الوطنى المصرى للقدرة التنافسيه, التقرير الرابع 2006/2005.
- المجلس الوطنى المصرى للقدرة التنافسيه, التقرير السادس 2008/2007
- المركز المصري للدراسات الإقتصادية, التعليم والبطالة في مصر, ورقه عمل رقم 71, أكتوبر 2002
- معهد التخطيط القومى, تحليل هيكلى للانفاق الفعلى العام على التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى, 2007.
- معهد التخطيط القومى, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية, تطوير التعليم الاساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة, 2018.
- ....., المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات التعليمية, ورقه عمل رقم 139, 2008.
- الهيئة العامة للأبنية التعليمية, 2013/2012.
- وزارة التخطيط المصرية، بيانات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق . https://mped.gov.eg/economicindicatorsreport1.html
- وزارة التربيه والتعليم, مركز معلومات وزارة التربيه والتعليم, كتاب الاحصاء السنوى ,2019/2018.
- وزارة التربيه والتعليم,الادارة العامة للمعلومات والحاسب الألى, الملخص الاحصائى للتعليم ما قبل الجامعى سنوات متقرقه من 2005-2018
- وزارة التربيه والتعليم, مركز معلومات وزارة التربيه والتعليم, كتاب الاحصاء السنوى , 2019/2018. http://emis.gov.eg/annual_book.aspx?id=400
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار, الهيئه العامة لتعليم الكبار, المؤشرات التقديريه لأعداد الأميه ونسبهم. http://www.eaea.gov.eg/statistics.php
- وزارة التربيه والتعليم,التعليم المشروع القومى لمصر, الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014-2030
- وزارة القوى العاملة, دراسة عن التعليم وارتباطه بالتخطيط للقوى العاملة, القاهرة, الإدارة العامة للبحوث وهيكل القوى العاملة,2016.

التشريعات

- قانون الضريبة على الدخل, رقم 91 لسنه 2005 وتعديلاته ولائحته التنفيذية, مصلحة الضرائب المصرية. Available online at http://www.incometax.gov.eg
- قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016. https://manshurat.org/node/14613
- وثيقة دستور جمهورية مصر العربية 2014، صادر عن لجنة الخمسين في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar

المراجع الاجنبية

- Allen R.Poul, Understanding school financial dicisions, London: Deparatment of eduction.
- Andrews, Matthew "Authority, Acceptance, Ability and Performance-based Budgeting Reform," The International Journal of Public Sector Management, (2004) Vol. 17, No. 4, pp 320-345.
- Aracil, Adela Garcı´a, Montero, Davinia Palomares "Examining benchmark indicator systems for the evaluation of higher education institutions", Higher Education, (2010), pp210–250.
- Caroline Krafft and Halimat Alawode, 2016, Subsidizing Inequality: Policy and Higher Education in the Middle East and North Africa, Policy Perspective n 20, ERF.
- Hanrin, Chanwit "The construction and development of indicators of learning organization at higher educational institutions emphasizing graduate production and social development", Research in Higher Education Journal, Oct (2011), V. 13, PP: 1-8.
- J. Reeve, "Why teachers adopt a controlling motivating style toward students and how they can become more autonomy supportive." *Educational Psychologist*, 44, 159-175, 2009.
- OECD, Advancing National Strategies for Financial Education, 2013.
- Ragui Assaadm, equality for all? Egypt's free public higher education policy reeds inequality of opportunity, policy perspective n 2, 2010
- The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2005-2018
- Unesco Institute Statistics: National Monitoring, Total net enrolment rate by level of education. http://data.uis.unesco.org
- United Nations, department of economic and social affairs World Statistics Pocketbook, New York 2018.
- World Economic Forum, " The Global Competitiveness Report ",WEF, Geneva.1996
- World Economic Forum: The global competitiveness report 2013-2014, world economic forum .Geneva,2014
- World Economic Forum; the Global Competitiveness Report 2008–2009, World Economic Forum, Geneva, 2008.
- World Bank "Arab Republic of Egypt Education Sector Review: Progress and Priorities for the Future.", Report No. 24905-EGT, October 2002.